

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٦٩

الثلاثاء، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم العمل وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أوجه انتباه الجمعية العامة الآن إلى مشروع المقرر A/76/L.51 الذي عُمم في إطار البند ٧١ من جدول الأعمال، والمعنون "حقوق الشعوب الأصلية".

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ٧١ من جدول الأعمال في جلستها العامة الثالثة والخمسين المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولكي تبت الجمعية في مشروع المقرر، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ٧١ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ٧١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(تكلم بالإنكليزية):

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ أن تحيل البند ٧١ من

جدول الأعمال إلى اللجنة الثالثة. ولتمكين الجمعية من البت في مشروع المقرر على وجه السرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود النظر في البند ٧١ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند ٧١ من جدول الأعمال (تابع)

حقوق الشعوب الأصلية

مشروع المقرر (A/76/L.51)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/76/L.51، المعنون "جلسة استماع غير رسمية لتبادل الآراء مع الشعوب الأصلية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر A/76/L.51 (المقرر ٥٦٠/٧٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٧١ من جدول الأعمال؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول

تقرر ذلك.

مشروع المقرر (A/76/L.50)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي ليعرض مشروع المقرر A/76/L.50.

السيد رويدياس بيريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): آخذ الكلمة لأشرح الغرض من مشروع المقرر A/76/L.50 المقدم من البعثة الدائمة لشيلي وخلفيته. وأود أن أذكر أنه في الانتخابات التي أجريت في جنيف في ٧ شباط/فبراير، انتُخب ممثل لشيلي لرئاسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أنه وفقا للقرار ٢٣١/٧٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، تقرر أن يجتمع في عام ٢٠٢٢ فريق عامل مفتوح باب العضوية مكلف بالنظر في التهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة للمنظومات الفضائية لتقديم توصيات بشأن المعايير والقواعد والمبادئ التي يُمكن وضعها لضبط أنماط السلوك المسؤول في ذلك الصدد وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

وتقرر أيضا أن يعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية على أساس توافق الآراء ويعقد دورة تنظيمية لمدة يومين في جنيف، فضلا عن دورتين مدة كل منهما خمسة أيام في جنيف في عام ٢٠٢٢ ودورتين مدة كل منهما خمسة أيام في جنيف في عام ٢٠٢٣.

وفي الدورة التنظيمية التي عُقدت في جنيف يومي ٧ و ٩ شباط/فبراير، قرر الفريق العامل عقد دورته الأولى في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو. وكان من المقرر أصلا أن تُعقد دورته الثانية في تلك التواريخ، ولهذا كان لذلك التعديل آثار على الجدول الزمني. فذلك التأجيل ومهمة إيجاد قاعات متاحة في جنيف كانا يعنيان أنه يتعين على الرئيس والأمين البحث عن أفضل المواعيد المتاحة للدورات الأربع.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم العمل وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أوجه انتباه الجمعية العامة الآن إلى مشروع المقرر A/76/L.50، الذي عُُم في إطار البند الفرعي (د) من البند ٩٨ من جدول الأعمال، المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول".

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٩٨ من جدول الأعمال في جلستها العامة الرابعة والخمسين المعقودة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولكي تبت الجمعية في مشروع المقرر، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (د) من البند ٩٨ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (د) من البند ٩٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ أن تحيل البند الفرعي (د) من البند ٩٨ من جدول الأعمال إلى اللجنة الأولى. ولتمكين الجمعية من البت في مشروع المقرر على وجه السرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود النظر في البند الفرعي (د) من البند ٩٨ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند ٩٨ من جدول الأعمال (تابع)

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

البند الفرعي (د) الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير

تقرر ذلك.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/76/L.52)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين

ليعرض مشروع القرار A/76/L.52.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/76/L.52، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، باسم المشاركين في تقديمه. ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن المبادرة تحظى حالياً بدعم ٧٦ دولة شاركت في تقديمها من جميع المجموعات الإقليمية.

ينشئ مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم ولاية دائمة للجمعية العامة لتتخذ تلقائياً في غضون ١٠ أيام عمل من استخدام حق النقض في مجلس الأمن. ويمنح مشروع القرار، الذي سيدخل حيز النفاذ على الفور، الأولوية في قائمة المتكلمين في مناقشة الجمعية العامة التي تعقب استخدام حق النقض في مجلس الأمن، للوفد أو الوفود التي استخدمته، على سبيل الاستثناء.

والولاية، التي لا تمس بالمناقشات الجارية في المفاوضات الحكومية الدولية عملاً بالمقرر ٥٥٧/٦٢، ليست إلزامية فيما يتعلق بالنتيجة المحتملة. وبينما يمكن للدول، بطبيعة الحال، أن تقترح إجراء تتخذه الجمعية العامة وفقاً للإجراءات المعمول بها في الجمعية، فلن يكون الأمر كذلك بالضرورة.

بدأت ليختنشتاين العمل على هذه المبادرة مع مجموعة أساسية من الدول منذ أكثر من عامين بسبب تزايد القلق إزاء الصعوبة المتزايدة التي يواجهها مجلس الأمن في الاضطلاع بعمله وفقاً لولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والزيادة في استخدام حق النقض أوضح دليل على

ونتيجة لذلك التقييم، قرر الرئيس تقديم مشروع جدول زمني موحد للدورات الأربع. ولم تكن تلك مهمة سهلة، لأن العديد من الاجتماعات والمؤتمرات تُعقد في جنيف هذا العام، وكذلك في مراكز العمل الأخرى. ولذلك لا توجد تواريخ مثالية تتجنب أي تضارب مع الاجتماعات المتعددة الأطراف الأخرى. غير أن المقترح قدم بقصد تقليل احتمالات حدوث تضارب إلى أدنى حد وترك وقت كاف بين الدورتين للسماح للوفود بالاستعداد قبل عقد الاجتماعات.

وفي ضوء تلك الاعتبارات، قدمت شبلي مشروع المقرر A/76/L.50 لتتخذ فيه الجمعية العامة صباح اليوم. ولذلك نود أن ندعو جميع الوفود التي أعربت عن تأييدها للعملية إلى مساعدتنا في اعتماد مشروع المقرر بتوافق الآراء، لأنه يشكل خطوة هامة جداً نحو بدء مناقشة مجدية في الدورة الأولى للفريق العامل، المقرر عقدها في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو، ومن ثم نحو الوفاء بالولاية الموكلة إلينا.

ومشروع المقرر هذا إجرائي بحت وغير مثير للجدل، فهو يجسد شواغل الوفود التي أعربت عنها في الدورة التنظيمية المعقودة في شباط/فبراير وخلال المشاورات التي أجراها رئيس الفريق العامل.

ونثق بأن الهدف المشترك الذي يجمعنا - أي تحسين سلامة المنظومات الفضائية وأمنها واستدامتها لصالح السلام والرفاه للجميع - سينعكس في اعتماد مشروع المقرر اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر

A/76/L.50، المعنون "الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر A/76/L.50 (المقرر ٥٠٦/٧٦ بـ).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة

ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٩٨ من جدول الأعمال؟

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): نجتمع اليوم للنظر في إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن تحسين استخدام حق النقض الممنوح للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كان ذلك منذ وقت طويل، عندما كانت مشاكل البشرية وتطلعاتها مختلفة تماما عما هي عليه اليوم.

وإذا كنا هنا اليوم على شفا أن تلقى أفعالنا عدم القبول لدى معظم شعوب العالم، فذلك لأنه ثمة شك كبير في فعالية حق النقض وطابعه التمثيلي. ومن الجلي أنه يشكل عائقا أمام قدرات مجلس الأمن على اتخاذ القرار، فلا يمكن للمجلس أن يتخذ إجراء عندما يستخدم أحد أعضائه الدائمين حق النقض، بغض النظر عن مدى التهديد أو الخطر الذي يواجهه السلام والأمن الدوليين.

هذه الصلاحية باهظة التكلفة، التي استخدمها كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في وقت من الأوقات ما مجموعه ٢٩٥ مرة منذ عام ١٩٤٦، كثيرا ما أصابت المنظمة، التي يفترض أن تعزز السلام والأمن الدوليين، بالشلل وجعلتها عاجزة عن التصرف تحديدا عندما يكون عملها الجماعي لا غنى عنه. وقد حول حق النقض مجلس الأمن إلى أداة لهيمنة البعض ممن يعتقدون أن مصالحهم الفردية لها الغلبة على المصالح الجماعية للمجتمع الدولي بأسره.

وعلى الرغم من وضوح تلك المسائل، يدعي البعض أن حق النقض لم يقض على مجلس الأمن بل أنقذه. ووفقا لهم، ينبغي اعتبار حق النقض شر لا بد منه والقبول به. وأيا كان الحال، وبعيدا عن تصوراتنا الخاصة، فضلا عن النداءات المستمرة من أجل إصلاح مجلس الأمن وتطلعات الغالبية العظمى من شعوب العالم إلى نظام دولي أكثر عدلا وديمقراطية يتوافق مع واقع اليوم، فإننا نواجه واقعا آخر لا مفر منه.

وذلك الواقع هو أنه لا يمكن التشكيك في حق النقض، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، إلا إذا وافق ثلثا أعضاء الجمعية العامة رسميا على القيام بذلك، أو إذا قبل الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بالإجماع التخلي عن ذلك الامتياز.

تلك الصعوبة. وقد عهدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ووافقت على أن يتصرف المجلس نيابة عنها.

ولذلك، نرى أنه ينبغي إعطاء كل الدول الأعضاء صوتا عندما يتعذر على مجلس الأمن التصرف وفقا لمهام الجمعية العامة وسلطاتها على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ١٠ منه. يصاحب حق النقض مسؤولية العمل من أجل تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في جميع الأوقات.

وقد طرحنا هذا النص تعبيرا عن التزامنا بتعددية الأطراف وفي مقدمتها المنظمة وأجهزتها الرئيسية. فهناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تعددية فعالة، أو للابتكار من أجل الحفاظ على الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وصوتها في ذلك الصدد.

وقد أجرينا اتصالات ومشاورات مكثفة، بصفة فردية وجماعية، مع مجموعتنا الأساسية والمشاركين في تقديم مشروع القرار، في سياقات ثنائية ولمختلف المجموعات. وقد عُُم نصنا لأول مرة على جميع أعضاء الأمم المتحدة في ٣ آذار/مارس، وأُتيح لأول مرة لجمهور أوسع في ١٢ نيسان/أبريل، ونُوقش في صيغة مفتوحة مع جميع الدول المهتمة في ١٩ نيسان/أبريل.

ونحن ممتنون للاهتمام القوي الذي أبداه أعضاء الجمعية العامة والتعليقات العديدة التي تلقيناها من الكثير من الوفود على مدار هذه العملية المطولة. فقد ساعدونا في صقل نصنا وتحسينه، مما أثمر عن تقديم هذا المقترح المباشر والسليم قانونا والمجدي سياسيا إلى الجمعية اليوم. ونحن ممتنون بشدة للدعم القوي جدا الذي تلقت مبادرتنا من الأعضاء ونتطلع إلى اعتمادها معهم هذا الصباح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع

القرار A/76/L.52.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للموقف قبل البت في مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

من أجهزة الأمم المتحدة بأي طريقة عقلانية أو مجدية، وسنؤجل إلى أجل غير مسمى آفاق عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي بدأت لمناقشة هذه المسألة بالذات.

وفي ضوء كل ذلك، فإننا مقتنعون بأن التصويت على مشروع القرار A/76/L.52، بشأن استخدام حق النقض، لن يغير نطاق حق النقض أو مضمونه أو أثره. وما نقوم به اليوم هو انعكاس لمحاولات مجتمعاتنا الرامية لتقليص هذا الورم الخبيث من أجل العيش والنمو معا وعدم الاستسلام للحالة الراهنة. ونعلم جميعا أنه بالنظر إلى الميثاق والطريقة التي تسير بها الأمور حاليا، فإن اتخاذ الجمعية العامة لقرار لن يردع بأي شكل من الأشكال من يملكون حق النقض. ولذلك لن يتمكن مثل هذا القرار من وقف أي حرب أو حل أي أزمة يمكن استخدام حق النقض فيها.

ومن ناحية أخرى، نخشى أن تكون النتيجة الوحيدة لتصويت اليوم، مرة أخرى، هي أن يقودنا إلى ذلك المشهد المروع لانقسام المجتمع الدولي واختلافه في لحظة حرجة، تأمل فيها شعوب العالم أن تشهد وحدة صف وبصيص أمل يتناسبان مع محتنتها.

وبعد عدة دقائق من الآن، واستنادا إلى نتيجة ذلك التصويت - لصالح القرار أو ضده، سينتهي بنا المطاف تلقائيا في أحد المعسكرين، ما بين المؤيدين أو المعارضين. وبالنظر إلى ضيق نطاق الخيارات، نود أن نتذكر الكلمات الحكيمة لرئيس وزراء بربادوس الراحل، معالي السيد إيرول بارو، حين قال إنه ينبغي لنا أن نكون أصدقاء للجميع من دون أن ننقاد لأحد. وتلك هي بالتأكيد الأمم المتحدة التي تصبو إليها شعوب العالم: منظمة تكون فيها كل أمة صديقة لجميع الأمم الأخرى.

ومرة أخرى ينبغي أن تبرز أهمية الموقف الراض للانحياز إلى مناطق النفوذ، الذي تولدت منه حركة بلدان عدم الانحياز، في مواجهة خطر عودة شبح نظام عالمي مكون من كتل متعاكسة وجدران فاصلة، عوضا عن أن ننشئ نظاما عالميا يقوم على بناء الجسور بين شعوب العالم. ونظرا لأننا لا نريد أن نرجح منطق المعسكرات والتطاحن والتشرذم - الذي هو نقيض العالم الذي نريده - فإن بلدي سيمتتع عن التصويت على مشروع القرار A/76/L.52.

وبطبيعة الحال، لن تتحقق تلك الحالة الافتراضية أبدا، مهما كان الوضع مواتيا ومثاليا.

ولذلك فمن الجلي أننا بحاجة إلى نقلة نوعية حقيقية إذا أردنا أن نعطي مجلس الأمن وجهًا أكثر إنسانية يتناسب مع الولاية المنوطة به. ويلزم إعادة تشكيل عضويته، فضلا عن سلطاته وأساليب عمله، سواء من خلال زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين - وهو ما يجلب معه خطر تفاقم احتمالات إساءة استخدام حق النقض - أو ببساطة عن طريق إلغاء حق النقض تماما.

وبطبيعة الحال، في أي من هذين السيناريوهين، يجب أن تحتل أفريقيا، وهي القارة التي تضم أكبر عدد من بعثات حفظ السلام، مكانها المستحق في المجلس تمشيا مع توافق آراء إيزولوني وإعلان سرت. وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أن فرص إعادة تشكيل الحوكمة الدولية تلك لا يمكن أن تتحقق إلا إذا صادق عليها كل عضو من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وفقا للأحكام الحالية لميثاق الأمم المتحدة - على افتراض أن تلك الدول ستكون على استعداد لتقاسم مزاياها الاستراتيجية أو التنازل عنها.

ولكن واقعيين وعمليين: لا يمكن إنكار أن القرارات التي اتخذتها المنظمة هي انعكاس للحالة الراهنة لتوافق الآراء الدولي، أو بالأحرى عدم وجود توافق في الآراء بشأن المسائل الأساسية والجوهرية. وعندما يتعلق الأمر بالتهديدات التي نواجهها، من قبيل الإرهاب، فإننا بالكاد نستطيع الاتفاق على تعريف لها. ولا تزال جميع الدول تركز على شواغلها الخاصة فحسب وكيفية توظيف جدول الأعمال الدولي لتحقيق أغراضها الخاصة.

وإزاء تلك الخلفية، يظل التضامن الدولي شعارا فارغا والنظام الدولي القائم على القواعد مشلولًا جراء انتشار أيديولوجية "الحق للقوي"، وفقا للمصالح الموضوعة على المحك على المستويات الجيوسياسية والجيواقتصادية.

وإذ اخترنا اليوم البت في المسألة الصعبة المتمثلة في استخدام الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض، فإنه سيستحيل علينا، إذا لم نتجاوز الخطب الرنانة، أن نصلح ذلك الجهاز المهم

وفي ذلك السياق، وسعياً لإرساء ثقافة المساءلة والشفافية حول استخدام حق النقض، فإن المقترح الداعي إلى تنظيم مناقشة في أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلاً - الجمعية العامة - ملائم وضروري على حد سواء. فهذه الطريقة، سيتوفر نطاق رسمي للمداولات بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك عضو المجلس الذي يستخدم حق النقض، في الحالات التي يختار فيها ذلك العضو منع المجلس من اتخاذ إجراء بشأن مسألة تعتبر مهمة لصون السلام والأمن الدوليين.

وترى غيانا أنه بتوسيع نطاق المداولات بشأن هذه المسائل خارج المجلس، ستتاح لجميع الدول الأعضاء الفرصة للإسهام في البحث عن حلول. وفي تقديرنا، سيعزز ذلك أيضاً العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، مع الأخذ في الاعتبار أن الجمعية العامة تؤدي دوراً أيضاً في صون السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد ضرورة عدم النظر لاستخدام حق النقض على أنه حق مكفول، بل امتياز يمكن أن يمارسه بعض أعضاء المجلس. وبالنظر إلى ولاية مجلس الأمن، فإن صلاحية ممارسة حق النقض مسؤولية ثقيلة لا يجوز الاستخفاف بها. فاستخدامه يمكن أن يكون الفارق بين الحرب والسلام والحياة والموت والتنمية والفقر.

ويأمل وفد بلدي أن يشكّل مشروع القرار A/76/L.52 اليوم، بمجرد اعتماده، خطوة حاسمة نحو إعادة التفكير في استخدام حق النقض. ولذلك، أحث جميع الدول الأعضاء على تأييد اعتماده بتوافق الآراء تعبيراً عن مسؤوليتنا المشتركة عن بناء عالم يسوده السلام.

السيد بيناراندنا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): ترى الفلبين وجاهة في مشروع القرار A/76/L.52 بما يتضمنه من إعراب عن النية في تقديم إسهام مجد في النهوض بدور الجمعية العامة وتعزيز مساءلة مجلس الأمن أمام عموم الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت الفلبين تتبنى هذا الرأي بشأن النهوض بالدور الذي تضطلع به الجمعية العامة عن طريق تعزيز قدرتها على اتخاذ إجراءات بشأن المسائل التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين في حالة عجز مجلس الأمن عن القيام بذلك لأي سبب من الأسباب.

السيدة رودريغ - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة لتأييد مشروع القرار A/76/L.52، المعنون "التكليف الدائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن" ومن دواعي سرور غيانا البالغ أن تكون من بين الذين يؤيدون الخطوة التقدمية التي نتخذها اليوم بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، ونثني على وفد ليختنشتاين لقيادته في تقديم مشروع القرار.

وبينما أقر بأن مشروع القرار لا يخل بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، يجب أن أعترف بأن مسألة حق النقض لا تزال موضع الكثير من المداولات، لا سيما في المفاوضات الحكومية الدولية. وهي لا تزال تستحوذ على اهتمامنا، ويرجع ذلك أساساً إلى ما يعنيه استخدام حق النقض في كثير من الأحيان بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين - وهي مسؤولية أسندتها في المقام الأول إلى مجلس الأمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي يعمل المجلس بالنيابة عنها.

واستناداً إلى ذلك، وتأكيذاً على النهج البناء اللازم انتهاجه فيما يتعلق بأي مسألة مدرجة في جدول أعمال المجلس، فإن وفد بلدي على اقتناع راسخ بأن مشروع القرار يهدف إلى إضافة عنصر حاسم إلى العمل الذي تضطلع به بوصفنا منظمة لصون السلام والأمن الدوليين.

وما فتئت غيانا منذ أمد بعيد من بين الداعين إلى إلغاء حق النقض. ويستند موقفنا، في جملة أمور، إلى الرأي القائل بأن حق النقض لا يسهم في مساءلة أعضاء المجلس الذين قد يمارسون حق استخدامه، ويتيح لهم في بعض الأحيان إمكانية منع المجلس من اتخاذ إجراء في حالات تتطلب استجابات حازمة من الأمم المتحدة.

وتشمل هذه الحالات الأزمات الإنسانية التي توججها النزاعات العنيفة، بما في ذلك الحرب. وتتضمن أيضاً انتهاكات لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مثل التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لدولة أخرى واستقلالها السياسي. هذا علاوة على انتهاكات الالتزامات الدولية بنزع السلاح، من قبيل عدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة الكيميائية.

إجراء من جانب الجمعية العامة. وينبغي أن يشكّل السياق الذي يُمارس فيه حق النقض أحد الاعتبارات الرئيسية في تقرير ما إذا كان ينبغي عقد مناقشة للجمعية العامة. وينبغي البت في عقد مناقشة رسمية للجمعية العامة من عدمه في كل حالة على حدة بعد أن تنتظر الدول الأعضاء في المسألة بعناية.

وقد شهدنا حالات، بما في ذلك في الآونة الأخيرة، قدم فيها مؤيدو مشاريع قرارات مجلس الأمن التي لم تُعتمد نتيجة لاستخدام حق النقض مشاريع القرارات نفسها إلى الجمعية العامة للنظر فيها. واتخذت مقررات بعقد جلسة للجمعية العامة أو دورة استثنائية طارئة وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة وممارساتها.

وما فتئت الفلبين تؤيد الرأي القائل بأن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات فضلاً عن كونها أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلاً. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان، بينما نهدف إلى النهوض بدور الجمعية العامة وتعزيز مساءلة مجلس الأمن عن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، أن نتمسك بالسلطة الجماعية والشاملة للدول الأعضاء في جميع الأوقات.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): على الرغم من أن وفد بلدي يرى وجهة في الفكرة العامة القائلة بأنه ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يوضحوا لعموم الأعضاء موقفهم بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن، فإن البرازيل ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/76/L.52.

إننا نرى أن مشروع القرار لم يُناقش على النحو الواجب. ونأسف لأن مؤيديه لم يخططوا في مفاوضات أو ينظموا مشاورات غير رسمية لإعطاء الدول الأعضاء الفرصة للإسهام في النص. فقد كنا سنقترح، على سبيل المثال، إذا كانت هذه المناقشة قد أُجريت، النظر في آلية مماثلة كلما كان هناك تكليف من مجلس الأمن باستخدام القوة. ومن شأن ذلك أن يعزز مزيداً من الشفافية والمساءلة.

وَيَتِمَاشَى مشروع القرار في فحواه مع موقف بلدي من مسألة حق النقض، فضلاً عن أن تعزيز الجمعية العامة سيجعلها تمارس دورها وسلطتها - كما جاء في الميثاق - بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، وفقاً للمواد ١٠ إلى ١٤ والمادة ٣٥. ومع ذلك، ستمتنع الفلبين عن التصويت على مشروع القرار A/76/L.52 نظراً للنقاط الرئيسية الثلاث التالية:

أولاً، تجعل الفقرة ١ عملية عقد الجلسات تلقائية، لأنها تكلف رئيس الجمعية العامة بعقد جلسة رسمية للجمعية العامة في غضون ١٠ أيام عمل من استخدام حق النقض. وتحترم إحدى الآليات القائمة، وهي الدورة الاستثنائية الطارئة - بموجب القرار ٣٧٧ (د-٥)، المعنون "متحدون من أجل السلام" - سلطة الجمعية العامة في تقرير ما إذا كانت تريد أن تتخذ وتقدم توصيات إلى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو كليهما بشأن أي من هذه المسائل أو الأمور، باستثناء ما هو منصوص عليه في المادة الثانية عشرة. ونلاحظ أن المادة الثانية عشرة تحول الأمين العام، بموافقة مجلس الأمن، إخطار الجمعية العامة بأي مسائل تتعلق بصون السلام والأمن الدوليين - وفي هذه الحالة يتوقف مجلس الأمن فوراً عن تناول هذه المسائل.

ثانياً، نود أن نشدد على أنه ينبغي للدول الأعضاء في الجمعية العامة أن تقرر ما إذا كانت ستجري مناقشة وتشريع في اتخاذ إجراءات - وليس رئيس الجمعية العامة. وينبغي التوصل إلى قرار في مثل هذا الشأن بعد أن يجري الرئيس مشاورات مع عموم الأعضاء. وتنيط الفقرة ١ المسؤولية بالرئيس، وليس بالجمعية العامة أو أعضائها. والواقع أن ذلك يقلل من سلطة الدول الأعضاء.

ثالثاً، قد يثبت عدم فعالية انعقاد مناقشة للجمعية العامة تلقائياً في كل مرة يُمارس فيها حق النقض في مجلس الأمن، فضلاً عن افتقاره للعملية. والنظام الحالي ليس عاجزاً وقد عمل بشكل جيد على مر السنين. فمنذ عام ١٩٤٦، استُخدم حق النقض في مجلس الأمن ما مجموعه ٢٩٣ مرة، بشأن عدد من المسائل. ولم تتطلب جميع مشاريع القرارات التي استُخدم حق النقض ضدها في المجلس اتخاذ

السيد إيرميذا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): في مواجهة جميع المناورات التي تمارسها الولايات المتحدة والبلدان الغربية بغية تفكيك الأمم المتحدة، تود نيكاراغوا أن تبعث برسالة مهمة.

إن بلدي يدين الانتهاكات والمناورات المتعلقة بالمقاصد والمبادئ التي ينبغي أن تنظم الأمم المتحدة، ويحث، الآن أكثر من أي وقت مضى، على إصلاح المنظمة، على نحو ما اقترحه، باسم نيكاراغوا، رئيس الجمعية العامة الراحل ميغيل ديسكوتو بروكمان.

ومقترحنا الوحيد هو أن نبدأ على الفور في عملية إصلاح الأمم المتحدة. فهذه المناورات من أمريكا الشمالية والدول الغربية الإمبريالية محاولة لفرض الهيمنة الكاملة. وتصر نيكاراغوا على تنفيذ القرارات والمقررات السيادية الصادرة عن الجمعية العامة. وخير مثال على ذلك حالة الحصار المفروض على كوبا والمرات العديدة التي صوتت فيها الجمعية مؤيدة لإنهاء الحصار. بيد أن قرارات هذه الجمعية العامة ذات السيادة لا تُحترم.

وتدين نيكاراغوا أيضا تجاهل الولايات المتحدة لأحكام محكمة العدل الدولية بتعويض نيكاراغوا، مقوضة بذلك الأمم المتحدة وأرفع محكمة دولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم شرحا للموقف.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار A/76/L.52، أود أن أتناول مسألة الأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع القرار. في ضوء الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تبت في مشروع القرار A/76/L.52 بأغلبية بسيطة من الأعضاء الحاضرين المشاركين في التصويت؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.52، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن".

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

والأهم من ذلك، أن مشروع القرار المعروض علينا يغير التوازن الدقيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة. فإ إنشاء ولاية دائمة للجمعية العامة لمناقشة أي بند في كل مرة يُستخدم فيها حق النقض من شأنه أن يجعل سلطة المجلس وشرعيته موضع تساؤل. ومن شأنه أيضا أن يثبط الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس لإيجاد أرضية مشتركة عندما تنشأ حالات خلافية.

ويجب أن نتذكر أيضا أن استخدام حق النقض، في حد ذاته، ليس إخفاقا في صون السلام والأمن. فهو مُرسخ في ميثاق الأمم المتحدة بوصفه وسيلة لاحتواء التجاوزات في استخدام السلطة وحماية النظام الدولي من القرارات التي يتخذها بلد واحد أو مجموعة من البلدان باستخدام القوة. وقد رأينا ذلك يحدث - حتى من دون مشروع القرار هذا. ولذلك، ينبغي أن نتجنب إضعاف النظام أكثر.

وقد اعتمدت آلية "متحدون من أجل السلام" بصورة استثنائية للاستجابة للحالات التي يعجز فيها مجلس الأمن عن ممارسة مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولم تُستخدم رسميا على مدار أكثر من ٧٠ عاما سوى ١١ مرة. ولم يكن ذلك من فراغ. فهو يعني أنه لم يتم حث الجمعية العامة على التصرف إلا في الظروف القصوى أو الاستثنائية. ويجب أن يظل الحال كذلك.

وعلى الرغم من أن النص يحاول حقا إيجاد بدائل للتصدي للشلل الذي أصاب مجلس الأمن، فإنه ليس الحل المناسب للتحدي المائل أمامنا، كما أنه لم يُناقش كما ينبغي. ولن يستعيد المجلس سلطته وفعاليته إلا عندما تقرر الجمعية العامة أن تمضي قدما في المناقشات التي طال أمدها بشأن الإصلاح. فوجود مجلس تمثيلي يجسد النظام الدولي الحالي أمر أساسي لصون السلام والأمن الدوليين ولمستقبل المنظمة.

وتجدد البرازيل، بوصفها عضوا مؤسسا في المنظمة وعضوا حاليا في مجلس الأمن، التزامها بمواصلة العمل من أجل التوصل إلى حلول تفاوضية للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن وبغية إيجاد أمم متحدة فعالة.

إلى تمكين الجمعية العامة، تمثيلاً مع ولايتها بموجب الميثاق، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين. وبناء عليه، فإن الجمعية مخولة بتقديم إسهام مجد في تعددية الأطراف الفعالة.

واستناداً إلى موقفنا الثابت بشأن دور الجمعية العامة، فإننا نفهم الغرض من القرار ونتفق معه. فالميثاق يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وما برحت الصين تشارك في أعمال المجلس بطريقة بناءة ومسؤولة. وندعو إلى أن يلتزم المجلس بالحل السلمي للمنازعات وتسوية الخلافات من خلال الحوار والتشاور. وينبغي له أن يعزز التنسيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية، فضلاً عن المنظمات الأخرى ذات الصلة. وما فتئنا نشجع بنشاط تحسين أساليب عمل المجلس وتمتعه بمزيد من الشفافية وتوسيع نطاق مشاركة أعضاء المجلس، ولا سيما البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي عالم اليوم المليء بعدم اليقين وعدم الاستقرار، يتوقع المجتمع الدولي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يكونوا قدوة يحتذى بها من خلال التمسك بتعددية الأطراف والتقييد بسيادة القانون على الصعيد الدولي والوفاء بالتزاماتهم الدولية وتعزيز التعاون العالمي. وتحدد الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في المجلس، الذين يجب أن يحترم كل منهم الآخر ويستجيبوا للاحتياجات الأمنية المشتركة للمجتمع الدولي، والأهم من ذلك، أن يصروا على المساواة بين جميع البلدان، بغض النظر عن حجمها.

وتدعو الصين بنشاط إلى إيجاد مفهوم مشترك وشامل وتعاوني ومستدام للأمن، وقد أوفت دائماً بمسؤولياتها والتزاماتها الدولية من خلال إجراءات ملموسة. وقد حددنا موقفنا دائماً في مجلس الأمن بطريقة مسؤولة تجاه ميثاق الأمم المتحدة ليكتب التاريخ ذلك.

وفي الظروف التي يتعذر فيها على المجلس أن يتخذ إجراء بشأن مسائل رئيسية متعلقة بالسلام والأمن نتيجة لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضائه الدائمين، فإننا نؤيد إجراء مناقشات بين الدول

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.52: أندورا، أوروغواي، إيطاليا، بنما، البوسنة والهرسك، تونغغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، جزر البهاما، جزر مارشال، جنوب السودان، جيبوتي، الرأس الأخضر، سان مارينو، غامبيا، فرنسا، دولة فلسطين، قبرص، ليبيا، المغرب، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، هنغاريا، اليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظراً لعدم وجود طلب لإجراء تصويت مسجل، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/76/L.52؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.52 (القرار ٧٦/٢٦٢).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في التكلم شرحاً للموقف بشأن القرار المعتمد للتو، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة جيانغ هوا (الصين) (تكلمت بالصينية): يواجه العالم حالياً مخاطر وتحديات لم يسبق لها مثيل. ويتعين على البلدان أن تتمسك بتعددية الأطراف الحقيقية وتعزز التضامن والتعاون تحت راية الأمم المتحدة وتجعل من المنظمة منبراً مركزياً للحفاظ على الأمن المشترك والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة.

والصين، شأنها شأن غيرها من الدول الأعضاء، ترى أن الجمعية العامة هي أكثر أجهزة تقرير السياسات وصنع القرارات في منظومة الأمم المتحدة تداولاً وتمثيلاً واتساقاً بالطابع العالمي. ونؤيد اضطلاع الجمعية العامة بمسؤولياتها وبدور نشط ومهم، وفقاً لولايتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وقد تمت ليختشنتين وبلدان أخرى القرار ٧٦/٢٦٢ في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، ويهدف القرار

وقد كلفنا قادتنا مرارا وتكرارا بإجراء إصلاح مبكر وشامل لمجلس الأمن - وهي مهمة لا تزال، بعد سنوات من المداولات غير المثمرة بلا نص في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، لم تنجز فحسب، بل يعرقلها أيضا من يريدون إدامة الوضع الراهن الذي عفا عليه الزمن. والواقع أن أقلية ذات صوت مرتفع من الرافضين احتجزت عملية إصلاح مجلس الأمن برمتها رهينة على مدى العقود الأربعة الماضية.

والسبيل الوحيد للبدء في معالجة أسباب تعثر مجلس الأمن هو جعله أكثر تمثيلا ومصادقية وشرعية بإشراك المزيد من الأصوات الممثلة تمثيلا ناقصا، بما في ذلك من البلدان النامية وأفريقيا.

ويود وفد بلدي أن يطرح المسائل الخمس التالية التي تثير القلق فيما يتعلق بالمبادرة المطروحة.

أولا، لقد وافقت الجمعية العامة بالإجماع في المقرر ٥٥٧/٦٢، المتخذ في عام ٢٠٠٨، على أنه سيتم البت في جميع جوانب الإصلاح الخمسة لمجلس الأمن، بما في ذلك مسألة حق النقض، بطريقة شاملة، ومن ثم لا يمكن معالجة أي موضوع بمفرده بمعزل عن غيره. وعندما طرحت مجموعة من الدول الأعضاء المؤيدة للإصلاح، تضم الهند، مبادرة مماثلة قبل عقد من الزمان تقريبا، دعت أيضا إلى تحسين أساليب عمل المجلس، اتهمنا بتشجيع اتباع نهج مجزأ لإصلاح مجلس الأمن.

وعليه، فإنه من المفارقة أن نفس المجموعة من الدول الأعضاء التي تجادل بشدة ضد الإصلاح المجزأ في المفاوضات الحكومية الدولية تؤيد اليوم مبادرة مجزأة تتجاهل السبب الجذري للمشكلة. ولذلك نأمل أن تُعامل الجهود المجزأة الأخرى التي تركز على جانبي فئة العضوية وأساليب عمل المجلس من دون أي ازدواج في المعايير ووفقا لمعيار مماثل في المستقبل.

ثانيا، استخدم جميع الأعضاء الخمسة الدائمين حق النقض على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية لتحقيق غاياتهم السياسية. وفي ذلك

الأعضاء من خلال منصة الجمعية العامة. وفي إطار آلية "الاتحاد من أجل السلام"، يمكن للجمعية العامة أن تعقد دورات استثنائية طارئة في تلك الظروف. وقد أظهرت الممارسة على مر السنين أن هذا الترتيب يسمح للدول الأعضاء بالاضطلاع بدور فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية للسلام والأمن الدوليين.

وفي الوقت نفسه، هناك مجموعة متنوعة من الحالات المحددة التي لا يستطيع المجلس أن يتصرف فيها أثناء اضطلاع بعمله الفعلي. ويمنح القرار المتخذ في جلسة اليوم الجمعية العامة ولاية جديدة - لإنشاء آلية تجعل الجمعية العامة تتخذ تلقائيا، الأمر الذي من المرجح أن يسبب، عمليا، إرباكا وتضاربا من الناحية الإجرائية. ويصعب في الوقت الراهن تحديد ما إذا كان هذا الترتيب سيخدم الغرض المقصود من القرار.

إن تعزيز وفاء الجمعية العامة ومجلس الأمن بمسؤولياتهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة بإخلاص يفضي إلى تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ مقاصد الميثاق ومبادئه، مما يخدم المصالح المشتركة للمجتمع الدولي.

والصين على استعداد للعمل بثبات مع غيرها من الدول الأعضاء لتحقيق تلك الغاية.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن الهند، ممثلة بوفد قاد الدعوة إلى ضرورة إصلاح تعددية الأطراف، تؤيد تأييدا تاما أي مبادرة تعزز حقا هدف تحقيق إصلاح مجد وشامل للعناصر الرئيسية للهيكل العالمي المتعدد الأطراف.

وفي سياق الأمم المتحدة، ينطوي ذلك، في جملة أمور، على مواءمة هيكل مجلس الأمن وتكوينه مع الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة من خلال إصلاحه الشامل عبر موضوعات الإصلاح الخمسة: وهي فئات العضوية ومسألة حق النقض والتمثيل الإقليمي وحجم مجلس الأمن الموسع وتحسين أساليب عمله وتعزيز علاقة المجلس بالجمعية العامة.

أو حتى اتخاذ إجراء بشأن مسائل التي وصلت إلى طريق مسدود في مجلس الأمن. ولسنا بحاجة إلى الاحتجاج تلقائياً باستخدام آلية أخرى عن طريق إعادة كتابة القواعد القائمة.

وتقودنا الآثار الأوسع نطاقاً لقرار اليوم إلى مسألتنا الخامسة والأخيرة. فقرار موضوعي وهام من هذا القبيل، له تداعيات عميقة وطويلة الأجل على العلاقة بين جهازين رئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة وولايتيهما وديناميات عملهما الداخلية، يتطلب إجراء مداولات أكثر جدية وتعمقا وشمولا للجميع مما سمح به مقترحو نص القرار ٢٦٢/٧٦. ونأسف لأن طريقة اقتراحه افتقرت إلى الشمول. ولدينا شواغل جدية إزاء المبادرات غير القابلة للنقاش، التي لا تبذل جهداً حقيقياً لمراعاة وجهات نظر عموم الأعضاء وشواغلهم.

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة لشرح موقفنا من القرار ٢٦٢/٧٦. إننا نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحسين الشفافية في عمل مجلس الأمن والجمعية العامة والأمم المتحدة ككل. ومن هذا المنطلق، انضمت إندونيسيا إلى توافق الآراء بشأن القرار.

وبالتالي، فإنه من المؤسف أن مسعانا لتحسين شفافية مجلس الأمن قد تم من خلال عملية لم تتسم بشمول الجميع والشفافية. وتأسف إندونيسيا لنهج "القبول بالأمر كما هو أو رفضه" الذي فرض على عموم الدول الأعضاء في عملية صياغة هذا القرار، التي أجريت في إطار عملية غير تفاوضية معهم.

ولا يشكل التواصل بعد تقديم القرار إلى الجمعية العامة تفاوضاً. فعملية التفاوض هي السبيل الوحيد لتحسين مشروع القرار الذي ينطوي على الآراء الجماعية لعموم الدول الأعضاء، وهذا أحد المبادئ الرئيسية للجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، نؤكد مرة أخرى دعوتنا إلى وضع حد لازدواج المعايير أو نهج الانتقاء في عملنا في الأمم المتحدة. وينبغي أن نتمكن جميعاً من الاستماع إلى الأساس المنطقي وراء جميع استخدامات

الصدق، أود أن أشير إلى ما ذكره إخواننا وأخواتنا الأفارقة مراراً وتكراراً في المفاوضات الحكومية الدولية:

"ينبغي إلغاء حق النقض من حيث المبدأ. ومع ذلك، ينبغي، كإحدى مسائل العدالة المشتركة، توسيع نطاق حق النقض، ما دام قائماً، ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد."

ولم يُمنح امتياز استخدام حق النقض إلا إلى خمس دول أعضاء. ولا يمكن للجمعية العامة أن تفعل الكثير حيال ذلك، لأن الدول الخمس الدائمة العضوية تملك حق النقض لإبطال حق النقض. وعلى نحو وصف إخواننا وأخواتنا الأفارقة المحق، يتعارض ذلك مع مفهوم المساواة في السيادة بين الدول ولا يسفر سوى عن إدانة عقلية الحرب العالمية الثانية - إنما الغنائم للمنتصر وحده. فإما أن تعامل جميع الدول على قدم المساواة في سياق حقوق التصويت أو أن يُمنح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد أيضاً.

إن طرح مسألة حق النقض على الجمعية العامة بوصفها مسألة قائمة بذاتها ليس لبقية الأعضاء رأي فيها بحكم الأمر الواقع والإيحاء بأن تلك المسألة تحتاج إلى معالجة أولاً قبل كل المسائل الموضوعية الأخرى المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، يعطي أهمية غير متناسبة لمسألة واحدة على حساب جميع المسائل الأخرى. ولذلك يشكل هذا النهج المعيب خروجاً عن مسار الإصلاح.

ثالثاً، تميل أحكام القرار ٢٧٢/٧٦ أيضاً إلى إعادة النظر في أحكام ميثاق الأمم المتحدة، لأنها تنطوي على تغييرات هيكلية في العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن من شأنها أن تؤثر على ديناميات صنع القرار الداخلي في المجلس.

رابعاً، يدعي مؤيدو القرار أن الطابع التلقائي للولاية الدائمة يُقصد به تمكين الجمعية العامة. ولا نفهم كيف يمكن لإلغاء ما يتمتع به رئيس الجمعية العامة والأعضاء من سلطة تقديرية وقدرة على صنع القرار أن تمكن الجمعية العامة. فهناك بالفعل آليات قائمة تمكن أعضاء الجمعية العامة من اتخاذ قرار، بصفة طارئة، بعقد مناقشات

ثانياً، من الواضح أن تبادل الآراء الوحيد الذي حدث في ١٩ نيسان/أبريل، عقب صدور مشروع النص، كان محض ممارسة شكلية. فواضعو القرار لم يكتفوا بعدم الرد على معظم التساؤلات التي طرحتها الوفود، بل لم يأخذوا في الحسبان أيضاً التعليقات التي أبديت ولم يُدخلوا سوى تعديلات طفيفة.

وبعد عدة أيام، عُرض القرار على الجمعية العامة للنظر فيه على عجلة. فما سبب هذا التسرع، خاصة وأن الجمعية العامة، كما يؤكد واضعو القرار، تتمتع بالفعل بالسلطة التي تخولها القيام بكل ما يقترحه القرار؟ وتجدر الإشارة إلى أن القرار ٣٧٧ (د-٥)، "الاتحاد من أجل السلام"، المتخذ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، يمنح الجمعية العامة صلاحيات واسعة للتصرف إذا عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية.

هذا علاوة على أن محتوى الوثيقة إشكالي. فالقرار له طابع سياسي صريح ويركز على بلدان محددة. ومقدمو مشروع القرار أنفسهم لا ينكرون تلك الحقيقة. وتنتهك الوثيقة انتهاكاً صارخاً الهيكل المبسط لعمل الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في الميثاق وتتعارض مع المبدأ الرئيسي المتمثل في تقسيم العمل بين أجهزتها الرئيسية. ولا يضيفي القرار الشفافية التي ذكرها مقدمو مشروع القرار على عمل مجلس الأمن، بل إن كلمات الشفافية والانفتاح والمساءلة لم تُستخدم حتى في النص.

وكان ينبغي اعتبار القرار أحد العناصر الممكنة لإصلاح مجلس الأمن. ونرى أن استهداف عناصر فردية من مجموعة المسائل التي يلزم إصلاحها في المجلس لا يؤدي إلا إلى إبعاد المجتمع الدولي عن اتخاذ القرار الذي نحتاج إليه جميعاً. والواقع أننا نقلل من قيمة العمل المتعلق بإصلاح مجلس الأمن عندما تُتخذ قرارات لصالح مجموعة واحدة من البلدان، بينما تظل المسائل التي تهم المجموعات الأخرى من دون معالجة.

وأخيراً، فيما يتعلق بتنشيط أعمال منظومة الأمم المتحدة والجمعية العامة، لاحظت الدول الأعضاء والأمانة العامة في السنوات الأخيرة

حق النقض من دون استثناء، سواء كانت المسألة على جدول أعمال الجمعية العامة أو لم تكن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مالوفه (سلوفينيا).

السيد بيليبيكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن جمهورية بيلاروس، البلد الذي نجا من أهوال الاحتلال النازي وهزم آفة الفاشية، هي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وكانت دائماً شديدة الحذر والمسؤولية فيما يتعلق باضطلاع الأمم المتحدة بدورها الرئيسي المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الخلافات والاختلافات الكبيرة في مجلس الأمن بين الأعضاء الدائمين. فذلك وضع خطير جداً. ومع ذلك، فإن تجاهل هذه الخلافات ومحاولة إيجاد طرق للالتفاف حولها ببساطة يكتسي خطورة أكبر.

ولأسف، ذلك هو بالضبط ما نحن مدعوون إلى القيام به في القرار ٧٦/٢٦٢، الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم. فبدلاً من محاولة تعيين الأسباب الجذرية للخلافات في المجلس وتحديد سبب استحالة التوصل إلى توافق في الآراء في المجلس، إلى جانب الأسباب الكامنة وراء عدم رغبة الأعضاء الدائمين في المجلس في التوصل إلى حل توافقي، يعتمد مقدمو مشروع القرار على لغة القوة الغاشمة، أي قدرتهم على تشكيل أغلبية في الجمعية العامة باستخدام جميع أنواع الحيل. وهم يعلنون عن ذلك صراحة.

وقد درست جمهورية بيلاروس نص القرار بعناية، وقررت عدم الخروج على توافق الآراء، لكننا ننأى بأنفسنا عنه. ونود أن نوضح أسباب قرارنا.

أولاً، نود أن نذكر أن الطريقة التي صيغت بها الوثيقة غير مقبولة. فقد جرى العمل على مشروع النص خلف أبواب مغلقة. ولم ينم إلى علمنا إجراء أي جولة شاملة من المناقشات المفتوحة والجامعة والشفافة بشأن الوثيقة. ويثير هذا النهج في حد ذاته شكوكاً بشأن نزاهة واضعي القرار ورجاحة تفكيرهم.

أكثر فعالية ووضع قواعد لنظام عالمي جديد تضمن مشاركة متساوية لجميع الدول دون أدنى تمييز.

وتحقيقاً لذلك، يتعين علينا العمل سوية للدفع بعملية الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين أدائها وتعزيز كفاءتها لتتطلع بالمسؤولية المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. هذا علاوة على التركيز على تنشيط الدور المركزي للجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن لتحقيق المزيد من الشفافية والتمثيل الجغرافي العادل ووضع حد للإجحاف التاريخي المفروض على القارة الأفريقية.

ويؤكد وفد الجزائر مجدداً على أهمية الالتزام بمسار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، بصفته الإطار التفاوضي الوحيد للمضي في مسألة إصلاح مجلس الأمن، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٢/٥٥٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ونؤكد في هذا الصدد أيضاً على أهمية اتباع نهج متكامل يدعو إلى إجراء إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن يضم المسائل الرئيسية الخمس الواردة في القرار، تمثيلاً مع الموقف الأفريقي الموحد، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

وعلى العموم، فإن المقاربة التي اتبعتها الجزائر فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة تتسجم بشكل عام مع جميع المبادرات الهادفة إلى تعزيز العلاقة التكاملية والتفاعلية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهذا يفسح المجال لجميع الدول للإعراب عن موقفها والتعبير عن آرائها وتوقعاتها بشأن العديد من المسائل التي تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن، والتي يتعين أن تظل على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة.

وفي الختام، لا بد من التسليم بأن تعزيز العمل المتعدد الأطراف لا يزال المنهج الوحيد الممكن لرفع التحديات التي تفرضها المرحلة الحالية الحاسمة. ويجب أن نأخذ في اعتابنا أن هدفنا الأساسي يكمن في السعي المشترك للإسهام بشكل جماعي في دعم أهداف الأمم المتحدة ومبادئها حتى تتمكن منظماتنا من الاضطلاع بمهامها بشكل

أن جدول الأعمال والجدول الزمني مكتظة، مما كان له أثر سلبي على النتائج العملية لجهود منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ومن شأن استحداث آلية انعقاد تلقائية للجمعية العامة أن يؤدي حتماً إلى تضارب إجرائي في عملها. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تزايد تراكم المشاكل ولن يخدم بأي حال من الأحوال الغرض المتمثل في تنشيط وتعزيز منظومة الأمم المتحدة، الذي يقوم عليه بند جدول أعمال الجمعية العامة الذي يحمل نفس الاسم، ومن دواعي السخريّة أن القرار قُدم في إطاره.

السيد العرباوي (الجزائر): لقد انضم وفد الجزائر لصالح اتخاذ القرار ٧٦/٢٦٢، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، باعتباره آلية إجرائية تهدف إلى تعزيز دور الجمعية العامة وسلطاتها ووظائفها في المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين بصفتها الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وصنع السياسة العامة للأمم المتحدة. وبالتالي، من المهم النظر إلى هذه المبادرة في السياق العام الأوسع لتعزيز التعددية والاستجابة لدعوة أعضاء الأمم المتحدة لمزيد من الشفافية والمساءلة، دون انتقائية.

ومما لا شك فيه أن هذا القرار يعدّ خطوة مؤسسية مفيدة جاءت في الوقت المناسب، ولكنها لا تزال متواضعة فيما يتعلق بمتطلبات تحقيق التكامل المنسجم بين الأجهزة الرئيسية حتى تتمكن كل منها من تحقيق كل إمكانياتها واستغلالها بالكامل.

وتجدر الإشارة إلى أن مجرد حساب حالات اللجوء التعسفي إلى حق النقض يعمل لصالح إضفاء الطابع الديمقراطي الصريح على عمل جميع الأجهزة، لا سيما مجلس الأمن، ولكن بطريقة هيكلية وليس بشكل ظرفي.

إن التحديات الكبيرة التي تواجه العالم والبشرية جمعاء حالياً تفرض علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى ضرورة تعزيز التعاون والتضامن الدوليين من أجل تفعيل آليات العمل المتعدد الأطراف بشكل

السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم وفد بلدي، أن أنوه بما أبدته مجموعة البلدان الأساسية التي قدمت مشروع القرار من قيادة وما بذلته من جهود لإنشاء تكليف دائم للجمعية العامة بعقد مناقشة عند استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

إن مناقشة مسألة حق النقض ليست حساسة من الناحية السياسية فحسب، بل ومشحونة عاطفياً، بما يترتب عليها من آثار إيجابية وسلبية. ويتحمل أولئك الذين يملكون حق النقض في مجلس الأمن واجبا، أكثر من كونه حقا، كما يجب أن يكون استخدامه سعياً لتحقيق السلام والأمن الدوليين نصاً وروحاً، عملاً بميثاق الأمم المتحدة. وبالنسبة لبابوا غينيا الجديدة، بوصفها بلداً نامياً صغيراً، تشكل سيادة القانون واحترام التزامات وتعهدات القانون الدولي والتقيّد بها، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، صمام أمان يوفر الأمن والحماية ويكفلهما للدول الشبيهة ببلدي. وقد انضمت بابوا غينيا الجديدة إلى توافق الآراء في اتخاذ القرار ٢٦٢/٧٦ لأننا نؤيد مقصده.

ونلاحظ أنه يُقال أن هذا القرار ذو طابع إجرائي. بيد أنه من المحتمل أن يكون له آثار جوهرية أوسع نطاقاً، فهو يتصل بجدول أعمال السلام والأمن الدوليين وبولايتي مجلس الأمن والجمعية العامة. ولذلك، أثرنا عدة مسائل ذات أهمية بالنسبة لنا خلال المشاورات غير الرسمية الوحيدة التي أجريت مع عموم الأعضاء في الأمم المتحدة الأسبوع الماضي. وكان أحد الشواغل التي أعرب عنها وفد بلدي هو شمول العملية للجميع وشفافيتها في سياق الحاجة إلى تعددية أطراف مجدية.

إن عقد جلسات مغلقة بتشكيلات صغيرة وإجراء عدد محدود من المشاورات الأوسع نطاقاً لإعداد مبادرات هامة للجمعية العامة، بما في ذلك مشاريع القرارات، سواء كانت ذات طابع إجرائي أو موضوعي، ليس بديلاً عن الاضطلاع بعملية شفافة تشمل الجميع في هذه الهيئة. هذا علاوة على أن ذلك لا يتماشى مع روح جهودنا الجماعية من أجل الحوار. ومع ذلك، نرحب بجهود التواصل من أجل الحوار ونقدر المرونة التي أبدتها المجموعة الأساسية ومقدمو القرار ٢٦٢/٧٦، في

أكثر فعالية ونجاعة لضمان حق الإنسان في العيش الكريم في كنف الحرية والسلام والكرامة.

السيد تشينداونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند الجهود الجارية لتعزيز الشفافية في الأمم المتحدة، سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن. ونرى أن القرار ٧٦/٢٦٢، الذي اتخذناه للتو، يعكس جهداً حسن النية لإضفاء المزيد من الشفافية على عمل مجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق باستخدام حق النقض. والتطلعات المعلنة من وراء هذه الجهود والمبدأ الذي تقوم عليه مهمة وجديرة بالثناء.

وفي الوقت نفسه، من المهم بنفس القدر أن يستفيد قرار بهذه الأهمية - تترتب عليه آثار مؤسسية أوسع نطاقاً وأطول أجلاً، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقة المتبادلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة - من إجراء مشاورات أشمل وأوسع نطاقاً مع أعضاء الأمم المتحدة. وبينما نسلم بأن فكرة القرار نشأت منذ بعض الوقت وبأن الجائحة تسببت، للأسف، في وقف العمل بشأنه، فإننا نلاحظ أيضاً أن الجهود المبذولة للمضي قدماً في مشروع القرار قد تسارعت بشكل كبير في الأسابيع القليلة الماضية. ونرى أن هذه العملية المعجلة فرضت بعض القيود على إجراء مشاورات شاملة كان من شأنها أن تعود بالنفع على الجميع.

وفيما يتعلق بمضمون القرار ٢٦٢/٧٦، فإن مسألة الانعقاد التلقائي التي يعقد بموجبها الرئيس تلقائياً جلسة رسمية للجمعية العامة بعد استخدام حق النقض من جانب عضو دائم واحد أو أكثر في مجلس الأمن، يستحق التفكير الجاد. ونرى أن الدول الأعضاء هي من ينبغي أن تحرك عمل الجمعية العامة بهذا الخصوص قدر الإمكان وأن يكون ذلك لسبب وجيه. فالانعقاد التلقائي هذا، مهما كان حسن النية، يُخرجنا "نحن، الدول الأعضاء" من حلقة صنع القرار، ويقلل بذلك من المرونة ويحد من الخيارات - وهما من مواطني القوة الأساسية للدبلوماسية.

ومستقبلاً، نأمل أن يُنفذ القرار الذي اتُخذ الآن بطريقة متسقة في جميع المجالات بغية تعزيز قدرة الناس على الصمود وإيمانهم بنظامنا المتعدد الأطراف بصفة عامة والجمعية العامة بصفة خاصة.

مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتوضيح الأساس المنطقي وراء مبادرة حق النقض وطابعها ونطاقها. وقد شاركنا في العملية التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٦٢/٧٦ ومثلنا كل دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، معربين عن إرادتها السيادية بشأن هذا القرار، الذي نرى أنه إجرائي بحت. ويركز تعليل التصويت هذا بعد التصويت على تسجيل موقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بموضوع مسألة حق النقض في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

ولا تزال أفريقيا مقتنعة بضرورة إجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة يسهم إسهاما كبيرا في التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ومثله العليا من أجل بناء عالم أكثر عدلا يقوم على العالمية والإنصاف والتوازن الإقليمي. وعلى وجه الخصوص، تولي أفريقيا أهمية كبيرة لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الإصلاح ضروري لتحسين المجلس وجعله جهازا يسهل الوصول إليه ويخضع للمساءلة ويتمتع بالشفافية والديمقراطية فضلا عن كونه تمثيلا وأكثر فعالية، مما يضفي الشرعية على قراراته ويجعله يجسد الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة على نحو أفضل.

ولأفريقيا موقف واضح من مواضيع الإصلاح الخمسة التي تتناولها المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك مسألة حق النقض والقرار المتفق عليه بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، على النحو المبين في المقرر ٥٥٧/٦٢.

وعليه، نود أن نشدد على موقفنا الثابت المتمثل في أن القرار ٧٦/٢٦٢، بشأن مبادرة حق النقض، يختلف عن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن وليس له أي أثر أو تأثير على المقرر ٦٢/٥٥٧ والموقف الأفريقي الموحد، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. وتظل أفريقيا مخلصا للمقرر ٦٢/٥٥٧ ومؤمنة به وبغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن في جميع الموضوعات الخمسة،

تيسير إدراج عناصر جديدة اقترحها وفد بلدي وآخرون، لا سيما فيما يتعلق بالمادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ نجتمع في هذه القاعة اليوم لإنشاء تكليف دائم للجمعية العامة لتناول تبعات استخدام حق النقض في مجلس الأمن، فإننا نتذكر مرة أخرى ما نتعرض له أوكرانيا حاليا، حكومة وشعبا، من معاناة وألم لا داع لهما كنتيجة وخيمة لممارسة عضو دائم في مجلس الأمن لحق النقض في انتهاك للولاية والثقة الممنحتين لأعضاء المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة لمنع ويلات الحرب. ويجب علينا جميعا أن نوفر، بشكل جماعي، حماية أفضل لسلامنا وأمننا الدوليين وألا نكتفي بترك الأمر لمجلس الأمن في شكله الحالي الذي عفا عليه الزمن. ولم يعد بوسعنا أن نتحمل أن يكون لدينا مجلس أمن لا يفي بالغرض المنشود ومشكوك في خضوعه للمساءلة ولا يتمتع بالشفافية، فضلا عن كونه لا يمثل الواقع الراهن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد توراي (سيراليون).

إننا بحاجة إلى مجلس يكون هو حقا الجهاز الذي يخدم مصالحنا، "نحن، شعوب الأمم المتحدة" على نحو أفضل بدلا من خدمة المصالح الذاتية لقلّة منا. وهذا ما يبرز مرة أخرى الأهمية الملحة لإصلاح مجلس الأمن. وعلى هذا الأساس ومن هذا المنطلق، رأى وفد بلدي ضرورة انضمامنا إلى توافق الآراء وتأييد القرار ٢٦٢/٧٦، المتخذ للتو.

السيد غيرتسه (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لكون ناميبيا عضوا في اللجنة المؤلفة من عشرة من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يشرفني أن أقدم تعليل التصويت هذا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، عقب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٦٢/٧٦، في إطار البند ١٢٤ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، المعروف باسم مبادرة حق النقض.

تشكر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وفد ليختنشتاين ومقدمي القرار الآخرين على المبادرة وعلى تواصلهم مع مرور الوقت

السيد مينيرو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن الأرجنتين، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، ملتزمة التزاما راسخا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يعود تاريخها إلى مفاوضات مؤتمر سان فرانسيسكو لعام ١٩٤٥، ولا سيما اجتماع الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الأولى المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ (انظر A/PV.37)، الذي اتخذت فيه الأرجنتين موقفا حازما ضد حق النقض.

وقد كررت الأرجنتين تأكيد موقفها المناهض لحق النقض والمؤيد لإصلاح مجلس الأمن بتوافق آراء الدول الأعضاء في كل مرة تثار فيها المسألة، لا سيما منذ بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ويجب أن يصبح مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية وكفاءة وتمثيلا وخضوعا للمساءلة أمام المجتمع الدولي.

وانضمت الأرجنتين إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ القرار ٧٦/٢٦٢ تمشيا مع موقفها التاريخي بشأن حق النقض، بوصفه امتيازاً ينتهك مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ويجب إلغاؤه. وإذا نضع في اعتبارنا المفاوضات الحكومية الدولية الجارية لإصلاح مجلس الأمن، يود وفد بلدي أن يشدد على أن تأييده لاتخاذ القرار ٧٦/٢٦٢ استند إلى الفقرة الثامنة من ديباجته، التي تشير إلى المقرر ٦٢/٥٥٧ وتؤكد أنه لا يخل بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإسبانية): لقد انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ القرار ٧٦/٢٦٢. ومع ذلك، نود أن نذكر ما يلي.

ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، مؤيدا قويا لتعزيز دور الأمم المتحدة كونها حجر الزاوية لتعددية الأطراف في صون السلام والأمن الدوليين. وقد دعت إيران مجلس الأمن أيضا إلى العمل بطريقة أكثر كفاءة وشفافية وفعالية وخضوعا للمساءلة.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن يظل إنهاء ممارسات مجلس الأمن الخاطئة وغير القانونية، فضلا عن ازدواجية معاييرها، اللتين تضاران

مع مراعاة ترابطها. ولذلك نرحب بالفقرة الثامنة من ديباجة القرار ٧٦/٢٦٢، التي تنص على ما يلي:

”إذ تضع في اعتبارها مقررها ٦٢/٥٥٧ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وتشير إلى أن هذا القرار وما يتضمنه من أحكام لا يخلان بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن“.

وفي الختام، نكرر الدعوة إلى إجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة لكفالة أن تكون المنظمة قادرة على الوفاء بمسؤولياتها واحتلال موقع القيادة في التصدي للتحديات المستمرة والحالات الهشة، كما حثنا رؤساء دولنا وحكوماتنا في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة على بث حياة جديدة في عملية الإصلاح.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أيدت باكستان اتخاذ القرار ٧٦/٢٦٢ في إطار البند ١٢٤ من جدول الأعمال، المعنون ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“. وتتفق باكستان مع الهدف العام من القرار، وهو إضفاء قدر أكبر من المسؤولية على سلوك الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وتعرب باكستان عن تقديرها لأن مقدمي مشروع القرار أضافوا الفقرة الثامنة من الديباجة، التي تشير إلى المقرر ٦٢/٥٥٧ وتلاحظ أن القرار وأحكامه لا يخلان بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونرحب أيضا بإدراج الفقرتين الثالثة والخامسة من الديباجة في النص، فهما تشيران إلى المادتين ١٢ و ١٧، على التوالي، من ميثاق الأمم المتحدة.

فيموجب تلك الأحكام، يتضح أن الدافع إلى عقد جلسة للجمعية العامة في أعقاب استخدام عضو دائم لحق النقض يكون في حالة منع ذلك التصرف المجلس من اتخاذ إجراء بشأن مسائل متصلة بصون السلام والأمن الدوليين. ونرى أيضا أنه كان يمكن التعبير عن ذلك الشرط بوضوح من خلال إدخال تعديلات طفيفة على الصياغة الواردة في الفقرة ١.

الميثاق ومبادئه فضلا عن مبادئ القانون الدولي الأخرى المكرسة في إعلان عام ١٩٧٠ بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، لا سيما المساواة في السيادة بين الدول وعدم استخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والدولية للدول.

وكما جاء في الفقرة الثامنة من الديباجة، فإن القرار ٧٦/٢٦٢ وما يتضمنه من أحكام لا يخل بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، تؤكد من جديد التزامنا بإصلاح مجلس الأمن في إطار الصيغ القائمة، ونشدد على أن تحويل المجلس إلى هيئة قائمة حقا على القواعد وخاضعة للمساءلة يجب أن يظل أولوية عليا.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقول بضع كلمات بشأن القرار ٧٦/٢٦٢، الذي اتخذ للتو. فبصراحة تامة، لم تكن لدينا رغبة في الانضمام إلى توافق الآراء. وأود أن أشرح سبب ذلك.

إن حق النقض الممنوح للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هو حجر الزاوية في هيكل الأمم المتحدة.

وبدونه، سيصبح مجلس الأمن هيئة تمكينية تكتفي بالبصم على قرارات مشكوك فيها تقرضها الأغلبية الاسمية ومن غير المرجح أن تُنفذ. وكما نعرف، شهد التاريخ عدة آليات متعددة الأطراف بذلت فيها محاولات للتخلي عن حق النقض. ومع ذلك، فإنها كما نعلم جميعا، لم تسفر عن شيء.

وفي ذلك الصدد، نحن مقتنعون بأن حق النقض ليس هو ما يلزم انتقاده، بل عدم استعداد بعض أعضاء مجلس الأمن للاستماع إلى آراء الآخرين وأخذها في الاعتبار، فضلا عن عجزهم عن التوصل إلى حل توفيقي واتخاذ قرارات متوازنة. وذلك هو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى استخدام حق النقض.

وبطبيعة الحال، يشكّل اللجوء لممارسة حق النقض الملاذ الأخير عندما تستنفد الخيارات الأخرى. ولذلك يقدم الأعضاء الدائمون في

بالسلام والأمن الدوليين وتتعارضان مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، في طلبية أي جهد يرمي إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة.

ووفقا للفقرة ٢ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يعمل مجلس الأمن، لدى أدائه لواجباته، وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وذلك يعني أن صلاحيات المجلس وسلطته محدودتان، وأنه ليس فوق القانون، ولا يمكنه أن يتصرف بشكل تعسفي أو دون مراعاة للقانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، ووفقا للفقرة ١ من المادة ٢٤، عُهد إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وهذا يعني أن المجلس يتحمل مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية عن التصرف على نحو سليم ومسؤول، وأنه يجب على أعضائه أن يتخذوا قرارات تستند إلى المصالح المشتركة لجميع أعضاء المنظمة، وليس إلى مصالحهم الوطنية أو مصالح المجموعات الجغرافية السياسية أو المجموعات الجغرافية التي ينتمون إليها.

والمجلس مسؤول أمام الدول الأعضاء التي يتخذ إجراءات بالنيابة عنها، ولذلك يجب أن يظل خاضعا للمساءلة أمامها. وذلك هو سبب وجود الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق التي تلزم المجلس برفع تقارير سنوية أو أخرى خاصة إلى الجمعية العامة، حيث تُمثل جميع الدول الأعضاء. وينبغي لأجهزة الأمم المتحدة أن تمتنع عن التدخل في اختصاصات ومسؤوليات بعضها. ويشكّل الميثاق مقياسا في ذلك الصدد.

ويجب على جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، أن تنقيد بمبادئ الحياد والفعالية والكفاءة المهنية وتمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول والسعي إلى تحقيق مصالح سياسية معينة تتعارض مع استقلال تلك الدول.

وحق النقض منصوص عليه في الميثاق. بيد أنه يجب أن يخضع لقواعد تنظيمية نظرا لاستخدامه بشكل تعسفي منذ إنشاء الأمم المتحدة. ويجب أن يكون استخدام حق النقض متسقا مع مقاصد

يوسع المجلس بصورة متزايدة نطاق تعريف السلام والأمن الدوليين على حساب المهام والمسؤوليات الهامة الموكلة للجمعية العامة، وهي أكثر أجهزة الأمم المتحدة ديمقراطية وتمثيلاً.

ونؤيد أيضاً إجراء إصلاح عاجل وواسع النطاق لمجلس الأمن لجعله جهازاً تمثيلاً وديمقراطياً وشفافاً. ولم يعارض وفد كوبا القرار ٢٦٢/٧٦ الذي اتخذ بدون تصويت. غير أننا نود، في الوقت نفسه، أن نسجل عدة شواغل واعتبارات فيما يتعلق بالنص المعتمد.

أولاً، نفهم أن القرار ٢٦٢/٧٦ لا يحل محل أحكام المادتين ٨ (ب) و ٩ (ب) من النظام الداخلي للجمعية العامة، بشأن عقد دورات استثنائية طارئة. ولذلك نرى أنه ينبغي لنا أن نستبعد صراحة إمكانية قيام رئيس الجمعية العامة بعقد مناقشة بشأن الفقرة ١ من القرار ٢٦٢/٧٦، المتخذ اليوم، بالنظر إلى التصويت المسبق الذي أجرته الجمعية العامة على القرار ٣٧٧ ألف (د-٥)، المعنون "الاتحاد من أجل السلام"، الذي عارضت فيه أغلبية الدول الأعضاء عقد الجمعية العامة لمناقشة تلك المسألة نفسها.

ثانياً، نرى أنه لا يكفي أن نقصر تقديم التقارير الخاصة لمجلس الأمن على الحالات التي استخدم فيها حق النقض. فمن الجلي أن ذلك سيكون نهجاً تقييدياً وانتقائياً فيما يتعلق بأحكام الفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد موقف حركة بلدان عدم الانحياز، الذي تؤيده كوبا، بأن مجلس الأمن ملزم بتقديم تقارير خاصة لتتظر فيها الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وليس في حالة المسائل المتصلة بحق النقض فقط.

ثالثاً، ينبغي ألا ينظر في مسألة حق النقض بمعزل عن المسائل الأخرى التي تقع ضمن ولاية إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، المنشأ عملاً بالمقرر ٥٥٧/٦٢. فمسائل الإصلاح الخمس الرئيسية، بما في ذلك مسألة حق النقض، ترتبط ارتباطاً وثيقاً وتشكل حزمة واحدة. وبالمثل، لن نتمكن من إجراء استعراض شامل للمجلس، وهو ما نحتاج إليه.

مجلس الأمن، عند استخدامهم هذه الأداة، توضيحات وافية عن سبب ممارسة حق النقض. وجميع هذه البيانات متاحة. ويمكن للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أيضاً أن يقدموا نفس التفسيرات بسهولة لجميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة. مع ذلك، وبصراحة تامة، لا نرى أن هذه الممارسة سيكون لها قيمة مضافة.

إن القرار الذي اتخذ اليوم، وإن كان يأتي تحت عباءة خلافة، هو بلا شك محاولة لإنشاء صك يمارس الضغط على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وذلك نهج نرفضه رفضاً قاطعاً.

إن تقسيم السلطات بين مجلس الأمن والجمعية العامة هو ما أتاح لأمننا المتحدة العمل بفعالية لأكثر من ٧٥ عاماً حتى الآن. ولم يحظ بتأييدنا قط أي من الذين دعوا إلى توسيع نطاق سلطة الجمعية العامة على حساب مجلس الأمن أو الذين عرضوا على مجلس الأمن مسائل ينبغي أن تتنظر فيها الجمعية العامة.

ولذلك سنواصل، كعهدنا، الاسترشاد بأحكام المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه ليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية فيما يتعلق بأي نزاع أو حالة قيد نظر مجلس الأمن. ومن الواضح لنا أن المبادرة التي يستند إليها القرار ٢٦٢/٧٦ لا يمكن أن تحل المسائل الرئيسية أو الثانوية التي يجب على الدول الأعضاء أو الأمم المتحدة أن تعالجها. وفي الوقت نفسه، يخاطر القرار بجلب عوامل إضافية إلى المشهد.

ومن الصعب علينا في هذه المرحلة أن نقيم جميع التداعيات المحتملة لذلك القرار. وعليه، فإن اتخاذ القرار ٢٦٢/٧٦ لا يثير لدينا مشاعر إيجابية من أي نوع.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): ما فتئت كوبا تؤيد ضرورة أن تضطلع الجمعية العامة بكامل الدور الذي أوكلته إليها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين. إن الاتجاه المتزايد في مجلس الأمن إلى اغتصاب وظائف الجمعية العامة قوض بشدة ولايتها المتعلقة بتلك المسائل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم شرحا للموقف بعد اعتماد القرار.

نستمع الآن إلى بيانات ما بعد اعتماد القرار.

السيدة إنستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي السويد.

نود أن نشكر ليختشتاين على هذه المبادرة المهمة. وترحب بلدان الشمال الأوروبي ترحيبا حارا باعتماد القرار ٧٦/٢٦٢.

يتوقف إنجاز المهمة الرئيسية للأمم المتحدة - المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين - على وفاء مجلس الأمن بمسؤولياته وفقا لولايته. ويعهد ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويشكل استخدام حق النقض لمنع المجلس من أداء واجباته المنصوص عليها في الميثاق مصدر قلق كبير. فخلال السنوات الخمس الماضية، على سبيل المثال، استُخدم حق النقض لعرقلة عمل المجلس ما لا يقل عن ١٧ مرة.

وكما يبرز أحدث مثال على استخدام حق النقض - من جانب روسيا - ثمة حاجة ملحة إلى وضع قيود على استخدام حق النقض ولמיד من الشفافية والخضوع للمساءلة عند استخدامه.

وما فتئت بلدان الشمال الأوروبي تؤيد المبادرات الرامية إلى التأكد من عدم استخدام حق النقض للحيلولة دون اتخاذ المجلس إجراءات تهدف إلى منع ارتكاب الفظائع الجماعية أو وضع حد لها. وسيستكمل القرار المتخذ اليوم تلك الجهود. فهو يشكل خطوة مهمة نحو تحقيق المساءلة والشفافية في استخدام حق النقض. ولذلك أيضا دعمنا المبادرة منذ بدئها قبل عامين.

لقد عُهد إلى مجلس الأمن بمسؤولية صون السلام والأمن بالنيابة عنا، نحن الدول الأعضاء الممثلة في الجمعية العامة. ومن ثم فإنه من الطبيعي عندما يستخدم الأعضاء الدائمون في المجلس حق النقض لمنع المجلس من اتخاذ إجراء، أن يُدعوا إلى الجمعية العامة لشرح

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من القرار ٢٦٢/٧٦، بشأن إدراج حق النقض بندا دائما في جدول أعمال الجمعية العامة اعتبارا من الدورة العادية السابعة والسبعين للجمعية العامة، فإنه من غير الممكن بأي حال من الأحوال تفسيرها على أنها تضر بالصلاات التي لا تنفصم عراها بين مسائل الإصلاح الخمس قيد النظر في عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس، عملا بالمقرر ٥٥٧/٦٢.

السيد غوتيريس بلاتا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نثير النقاط التالية بشأن القرار ٢٦٢/٧٦، الذي اتخذ للتو.

إن كولومبيا، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تتبنى الموقف التقليدي المتمثل في رفض حق النقض والدعوة إلى إلغائه. ونرى أن الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن كونه جزءا من الآلية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة مهم ولا ينبغي إغفاله.

وترى كولومبيا أن المنظومة تمتلك بالفعل أداة قيمة تمكّنها من معالجة الحالات التي يصاب فيها مجلس الأمن بالشلل جراء استخدام حق النقض. وقد أثبت القرار ٣٧٧ ألف (د-٥)، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، المعنون "الاتحاد من أجل السلام"، قيمته وفعاليته، فهو يتضمن إجراء وآلية من شأنهما أن يمكّنا الجمعية العامة من النظر في حالات متصلة بصون السلام والأمن الدوليين كلما تعذر على المجلس التصرف بسبب استخدام حق النقض. وهو يتضمن أيضا الضمانات الإجرائية اللازمة للحيلولة دون إساءة استعمال الآلية وكفالة احترام توزيع المهام المنصوص عليه في ميثاق المنظمة.

ومما له أهمية خاصة أنه يجوز للمجلس نفسه، في ظروف استثنائية، أن يعقد دورات استثنائية للجمعية العامة، مما يكفل احترام المادة ١٢ من الميثاق. وفي ظل هذه الظروف، نرى أن إنشاء آلية جديدة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٦٢/٧٦، ليس ضروريا ويغير النظام الذي يعمل من أجل كفالة صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المبين في الميثاق، وتقوض وظائف المجلس، ومن ثم تتجاهل ذلك الجهاز في الحالات التي يمارس فيها عضو دائم حق النقض.

الواسعة النطاق غير المسوغة وغير القانونية وغير المبررة التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا. وإلى جانب تسليط القرار الضوء من جديد على استمرار روسيا في إساءة استخدام مقعدها في مجلس الأمن لتحريف المعايير الدولية وغرس بذور الشقاق ونشر المعلومات المضللة سعياً إلى تحقيق مصالحها الوطنية، فإنه أيضاً تذكير صارخ بالآثار الوخيمة المترتبة عن تراجع قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات فعالة ضد التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

ويشير ذلك مرة أخرى إلى الحاجة الملحة إلى إعادة تأكيد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور الجمعية العامة. وتقع على عاتقنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مسؤولية مشتركة عن أن نعمل بجدية - لا أن نتكلم فحسب - وأن نلتزم بمبادئ الميثاق، ولا نكتفي بمجرد الإعلان عن تأييدنا له. وهو جهد يتطلب وقتاً وحافزاً والتزاماً، ولكنه يكتسي أهمية أساسية.

وتتحمل الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الدولية الرئيسية التي تهدف إلى صون السلام والأمن، مسؤولية فريدة تتمثل في إعادة تقييم نفسها والتطور بغية البحث عن سبل مثمرة للوفاء بوعد السلام.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم البلدان الأعضاء في اتحاد بنلوكس: بلجيكا ومملكة هولندا وبلدي، لكسمبرغ.

وتفخر بلدان اتحاد بنلوكس بأنها شاركت في تقديم القرار ٧٦/٢٦٢، الذي اعتمد لتوه بتوافق الآراء، وينشئ ولاية دائمة للجمعية العامة لإجراء مناقشة عند استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

ونشكر ليختنتشتاين على قيادتها لهذا القرار المهم. وقد اعتمد القرار اليوم بعد أكثر من عامين من الإعداد وإجراء المشاورات على نطاق واسع جدا بين الدول الأعضاء. ونرحب بكون القرار يحظى، نتيجة لذلك، بتأييد واسع النطاق عبر الأقاليم.

ويوضح القرار الذي اتخذناه أن ما يتضمنه من أحكام لا تخل بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وليس

مواقفهم ولكي تتاح لجميع الدول الأعضاء فرصة مناقشة المسألة المعنية.

والقرار الذي اتخذ اليوم لا يتعدى بأي حال من الأحوال على حق النقض، ولكنه يهدف إلى زيادة الشفافية والمساءلة في استخدامه. ونأمل أن تسهم الولاية الجديدة في فعالية مجلس الأمن وتزيد قدرته على أداء واجبه.

السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم دول البلطيق الثلاث - إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا.

نشيد باعتماد القرار ٧٦/٢٦٢، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن". ونحن فخورون بأننا شاركنا في تقديم القرار إلى جانب مجموعة دول تنتمي إلى عدة أقاليم، ولتقديمنا دعماً ثابتاً طوال عملية التفاوض والإعداد، التي قادها بمهارة سفير ليختنتشتاين وفريقه. ونحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييدها للقرار الرامي إلى إضفاء مزيد من الشفافية على استخدام حق النقض. ونستوحي الإلهام من الدعم القوي الذي أبداه الأعضاء للمبادرة.

ومرة أخرى، يؤكد هذا الاعتماد الحاسم الأهمية لهذه المبادرة التزامنا القوي بميثاق الأمم المتحدة، ويتيح لنا الفرصة لتجديد تمسكنا به. وترحب دول البلطيق بتصميم المجتمع الدولي القوي على التفكير في جدوى الميثاق فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين وأهميته الجوهرية في كفاءة فعالية تعددية الأطراف. وقد جاء اعتماد هذا القرار اليوم كنتيجة مهمة لاستمرار تزايد الدعوة إلى اضطلاع الجمعية العامة بدور أكثر مرونة في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. ونرى أنه من الضروري أن نجعل الأمم المتحدة أقدر على الاضطلاع بعملها ونستعيد سمعتها. ويشكل هذا القرار خطوة مجدية جداً في ذلك الاتجاه.

ونلاحظ أيضاً أن اعتماد القرار جاء في حينه تماماً، فقد استعادت المناقشة داخل المجتمع الدولي زخماً جديداً في أعقاب الحرب العدوانية

واستخدام حق النقض ليس امتيازًا، بل هو مسؤولية ثقيلة. ويشكّل القرار الذي اتخذناه من فورنا خطوة حاسمة نحو تعزيز تعددية الأطراف من خلال إخضاع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لمزيد من المساءلة أمام عموم الأعضاء عندما يستخدمون حق النقض لعرقلة اعتماد مشروع قرار لمجلس الأمن. وهي خطوة حاسمة للأمام في تحقيق المساءلة والشفافية. ويسرنا أننا تمكنا من اتخاذ هذه الخطوة اليوم بدعم من العديد من الدول الأعضاء.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أيدت ألبانيا هذه المبادرة من البداية، وهي فخورة بمشاركتها في تقديم القرار ٢٦٢/٧٦، الذي اتخذ اليوم دون تصويت. وذلك لأسباب بسيطة جدا ومباشرة، وكنا قد ذكرناها من قبل.

إننا على أعتاب إعادة ترتيب كبرى للنظام العالمي، تثير تساؤلات حول القواعد والمؤسسات الأساسية التي وُلدت من رحم أشد الحروب كارثية في التاريخ وكان الهدف منها صون السلام والأمن.

وقد عهد هذا الجهاز، أي الجمعية العامة، إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن. ولم يرق الاضطلاع بتلك المسؤولية إلى مستوى التطلعات المتوخاة، على الأقل ليس في جميع الأوقات. فقد أظهر المجلس، في كثير جدا من الأحيان، تقصيرا في أداء واجباته.

وجاء العدوان الروسي على أوكرانيا ليزيح الستار عن ذلك على نحو مؤلم على مرأى من الجميع. وحول حق النقض الروسي المجلس إلى حصن يخدم أكاذيب روسيا وألاعيبها، مما يشكّل تهديدا للسلام والأمن. وذلك ليس في صالح المجلس، وليس في صالح الأمم المتحدة، وليس في صالح العالم.

إننا نحترم المجلس. ونعتقد أنه يضطلع بدور حيوي في مسائل تُحدث فرقا كالفرق بين الحياة والموت. ولذلك، طلبنا دعم الدول الأعضاء لكي نخدم في ذلك الجهاز الموقر. غير أننا نشهد عن قرب كيف يمكن استخدام ذلك الجهاز من أجل تحقيق مصالح قصيرة النظر

الهدف من القرار إصلاح مجلس الأمن بل تعزيز دور الجمعية العامة عن طريق إنشاء آلية تجعلها تتعقد في غضون ١٠ أيام عمل من قيام عضو أكثر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن باستخدام حق النقض، لإجراء مناقشة بشأن الحالة التي استخدم فيها حق النقض، شريطة ألا تجتمع الجمعية العامة في دورة استثنائية طارئة بشأن الحالة نفسها.

وفي هذا المنعطف الحرج الذي تمر به الأمم المتحدة، يبعث القرار رسالة مهمة دعما لتعددية الأطراف. وقد زاد استخدام حق النقض بشكل كبير خلال السنوات الماضية، مما حال دون اضطلاع مجلس الأمن بولايته بفعالية وصون السلام والأمن الدوليين. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك استخدام حق النقض في نهاية العام الماضي، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الذي حال دون اعتماد مجلس الأمن لمشروع قرار (S/2021/990) تناول الصلة الحاسمة بين المناخ والأمن وحظي بتأييد أغلبية واسعة من الدول الأعضاء. ولذلك الاستخدام المتزايد لحق النقض عواقب بعيدة المدى على عمل مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل وفعاليتهم.

إن ميثاق الأمم المتحدة واضح جدا. واسمحوا لي أن أقتبس من الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق التي تنص على ما يلي:

”رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا فعّالا، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.“

إن مجلس الأمن يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، من المنطقي تماما بالنسبة لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نعقد مناقشة في الجمعية العامة كلما حال استخدام حق النقض من جانب عضو أو أكثر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن دون اتخاذ الأمم المتحدة لإجراءات فورية وفعالة.

المجلس وفيما بين الأعضاء - وهي اختلافات لا ينبغي لنا أن نسهم في زيادتها، بل على العكس من ذلك، أن نعمل معا للحد منها والقضاء عليها.

وكثيرا ما يُستخدم ما يسمى بحق النقض المستتر لمنع اعتماد مشاريع القرارات التي تهدف إلى إنقاذ الأرواح أو إضعاف هذه المشاريع إلى مستوى أدنى قاسم مشترك. ويمكن أن يتحول حق النقض، في كل مرة يُستخدم فيها، بسهولة إلى حكم بالإعدام على ملايين الأشخاص. ومجرد وجوده يعوق الأمم المتحدة ويمنعها من أداء دورها كضامن للسلم والأمن. فبدلا من أن تضطلع الأمم المتحدة بعملها، يجبرها حق النقض على متابعة الأحداث من مقاعد المتفرجين. ويسيء ذلك أشد إساءة إلى سمعة المنظمة.

ونظرا لعدم قدرة مجلس الأمن على التدخل لمنع نشوب النزاعات وحلها، فإنه يتحول إلى مجلس لانعدام الأمن العالمي، مما يسفر عن عواقب وخيمة ومكلفة تأتي في شكل نزاعات طويلة الأمد وخسائر في الأرواح. ويقوض استخدام حق النقض شرعية المجلس ومصداقيته، فضلا عن شرعية وصداقية المنظمة نفسها.

إن حق النقض ليس حجر الزاوية للأمم المتحدة، بل هو شاهد قبرها. إنه مجرد شبح قديم لعالم لم يعد له وجود منذ زمن طويل. وحق النقض بطابعه ممارسة غير أخلاقية، مما يؤكد اعتقاد كوستاريكا بأنه من الضروري وضع قيود على استخدامه غير المقيد.

وينشئ القرار ٢٦٢/٧٦، الذي اتخذناه من فورنا اليوم، آلية تنص على عقد مناقشة للجمعية العامة في كل مرة يُستخدم فيها حق النقض في مجلس الأمن. وتدعو هذه الآلية أيضا مجلس الأمن إلى أن يقدم تقريراً خاصاً عن استخدام حق النقض قبل المناقشة ذات الصلة، وينص أيضا على إدراج البند المعنون "استخدام حق النقض" في جدول أعمال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة.

ويشكل هذا القرار خطوة تاريخية نحو تحقيق المساءلة، وقبل كل شيء، الشفافية. وهو يجسد المطلب المشروع للدول الأعضاء

لبلدان معينة ضد المصالح المشتركة للبشرية وللبلايين الأشخاص الذين يريدون أن يعيشوا في سلام وكرامة.

إن إساءة استخدام حق النقض لا تقوض شرعية المجلس فحسب، بل وشرعية الأمم المتحدة بأسرها. ويفتح ذلك الأبواب أمام تجزئة النظام الدولي القائم على القواعد وتفككه وتدهوره. ولا يمكننا أن نسمح بحدث ذلك. ويسرنا أننا تمكنا من التحدث بصوت واحد ضد هذه الحالة الشاذة.

قبل ٧٦ عاما، نص ميثاق الأمم المتحدة على حق النقض باعتباره ضمانا لعدم وصول الخلافات بين الدول العظمى إلى حد العودة إلى الحرب. ويُفترض أن تلجأ هذه الدول لاستخدام حق النقض، ذلك الامتياز الخاص، على نحو مسؤول عندما يتعلق الأمر بمصالحها الوطنية الحاسمة. ولكن كما رأينا على مر السنين، استُخدم حق النقض وأسيء استخدامه مرات عديدة دون أي سبب أو مبرر واضح. ولذلك علينا أن نتأكد، قدر استطاعتنا، من أن حق النقض لا يستخدم بصفته امتيازاً حصرياً بل مسؤولية ثقيلة. واستخدام حق النقض باعتباره امتيازاً حصرياً دون إبداء حس المسؤولية هو انتهاك لروح الحل التوافقي التاريخي الذي أنشأ حق النقض. هذا علاوة على أنه خيانة لتطلعات العالم إلى تحقيق السلام والأمن.

وهذا هو ما يفعله هذا القرار بالضبط. إنه يحقق شعورا بالمسؤولية فيما يتعلق باستخدام حق النقض. ويبعث القرار برسالة واضحة إلى العالم مفادها أن عموم أعضاء الأمم المتحدة يحتفظون بقدرتهم التشريعية على سن القوانين وتعزيز تعددية الأطراف عن طريق سد الفجوة بين جهازين رئيسيين للأمم المتحدة: مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد مورييو كيسادا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر البعثة الدائمة للبيكتشتاين على قيادتها لهذه المبادرة، بوصفنا عضوا في المجموعة الأساسية التي قدمت القرار. وقد انضمنا إلى هذا الجهد لأن حق النقض فشل في أن يكون أداة من أدوات القانون الدولي. فحق النقض ليس حقا. إنه امتياز أقوى مما يجب أن يكون متاحا. إنه امتياز عفا عليه الزمن، يتسبب في اختلافات بغضبة داخل

وفي معظم الأحيان، يكون لاستخدام حق النقض عواقب بعيدة المدى يمكن أن تؤدي إلى وقوع أزمات إنسانية أو تفاقمها أو نشوء مخاطر تهدد أمن وسلامة البشرية جمعاء.

واليوم، اتخذنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قرارا تاريخيا (القرار ٧٦/٢٦٢). واعتبارا من هذا اليوم، أصبحت الجمعية العامة تمتلك أداة أخرى لمعالجة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وهذه خطوة مهمة في تعزيز دور هذا الجهاز الحيوي وفقا لولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، تكتسي هذه الخطوة أهمية في جعل مجلس الأمن أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة.

وتعزّر تركيا بأنها كانت ضمن المجموعة الأساسية التي قدمت هذه المبادرة منذ أن بدأت قبل عامين. وسنواصل العمل مع غيرنا من الدول الأعضاء للوفاء بالوعد الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
اتخذت الجمعية العامة اليوم قرارا لا ريب في أهميته (القرار ٧٦/٢٦٢). وبالرغم من أنها قد تبدو مبادرة متواضعة، فإنها في الواقع خطوة هامة نحو تعزيز الأمم المتحدة.

لقد عانينا من غياب نظام فعال للمساءلة، بحجة أن الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة متساوية ومن ثم لا تخضع لسلطة بعضها البعض. وينبغي أن تشكل المسؤولية المهمة المنوطة بجهاز محدود العضوية، مثل مجلس الأمن، سببا أكثر من كاف لإرساء نظام فعال للمساءلة.

وعلى أي حال، فإن أطروحة المساواة بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة تتعارض مع الممارسة التي تتبعها الجمعية العامة، وإن كانت حديثة، المتمثلة في مناقشة تقارير محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن، وكلاهما من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، والتعليق عليها. وقد دفعت هذه الممارسة المحكمة، على النقيض من المجلس، إلى تقديم تقارير موضوعية على نحو متزايد. وتتفق كل من الجمعية العامة والمحكمة على أن هذه الممارسة لا تمس بالاستقلال القضائي

بأن يكون مجلس الأمن مسؤولا أمام من يعمل بالنيابة عنهم، أي أمامنا نحن جميع أعضاء المنظمة. هذا علاوة على أنه يحترم المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل المساءلة وتوضيح المسؤوليات وشفافية المعلومات والتوازن الوظيفي.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإننا ندرك، شأننا شأن العديد من البلدان الأخرى التي ذكرت ذات المسألة هنا في القاعة، أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. إنها علاقة تكاملية ذات اتجاهين يتصرف فيها المجلس، من ناحية، بالنيابة عن الدول الأعضاء، وتقدم الدول الأعضاء، من ناحية أخرى، توصيات بشأن المسائل التي يتناولها المجلس والأساليب التي يطبقها في عملية صنع القرار. وحتى الآن، كانت تلك العلاقة عبارة عن مناجاة حصرية للذات، ولم تشتمل على حوار قط. بيد أنه من الآن فصاعدا، ستختلف الأمور.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إن الجمعية العامة هي الجهاز الوحيد الشامل للجميع في الأمم المتحدة، ومن ثم الأكثر تمثيلا. والجمعية العامة، بوصفها التجسيد الفعلي لتعددية الأطراف وروحها، لها الأولوية والسلطة على جميع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. والواقع أنه بموجب المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة مكلفة بتقديم تقارير إلى الجمعية العامة للنظر فيها، ووفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، يتصرف مجلس الأمن نيابة عن الدول الأعضاء التي تشكل معا الجمعية العامة.

وتعهد الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، كثير ما شهدنا، للأسف، عدم اضطلاع مجلس الأمن بولايته. فهو لم يتمكن من صون السلام والأمن الدوليين عندما لم يستجب للأزمات استجابات مناسبة وحسنة التوقيت.

وكما نعلم جميعا، فإن حق النقض هو السبب الحقيقي للشلل المتكرر الذي أصاب مجلس الأمن. وليس من المستغرب أن نرى الأعضاء الدائمين يمارسون حق النقض لتحقيق مصالحهم الذاتية.

حق النقض تكشف دائما عن ضعف موقف من فشل في إقناع الآخرين بالمنطق. فعرقله إرادة الآخرين هي الملاذ الأخير عندما تفشل الحجج.

ومن ثم، فإن من يستخدم حق النقض لا يقدم حولا، بل إنه ببساطة يعرقل العمل. وبعبارة أخرى، إن من يلجأون إلى استخدام حق النقض يفضلون منع اتخاذ أي إجراء، بدلا من الاضطرار لمواجهة المشكلة بهدف حلها. ويلجأ من يستخدمون حق النقض إلى التدخل من خلال وضع عقبة لا يمكن التغلب عليها عندما يتعارض مسار العمل الذي يمارس ضده حق النقض مع مصالحهم، وليس مع مصالح المجتمع الدولي ككل.

وينبغي أن يفقدنا كل ما سبق إلى تأييد مبدأ معترف به منذ عام ١٩٤٥ ولكننا كثيرا ما نسيناه. وقد تكرر ذكر ذلك المبدأ كثيرا هذا الصباح: وهو أن حق النقض ليس امتيازاً، بل هو مسؤولية - مسؤولية جسيمة. وقد أدرج ذلك المبدأ في إعلان مشترك أصدره من أصبحوا الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، وتلاه ممثل فرنسا في ٧ حزيران/يونيه ١٩٤٥، في مؤتمر سان فرانسيسكو، وينص على ما يلي:

”بيد أنه لا ينبغي افتراض أن الأعضاء الدائمين سيستخدمون حق النقض الذي يتمتعون به عمدا لعرقله عمل المجلس“
(S/Procedure/79).

ومن المعروف للجميع أن المكسيك، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، كانت قد عارضت هذا الامتياز في مؤتمر سان فرانسيسكو.

بيد أنه من المعلوم أيضا أن السياق التاريخي في ذلك الوقت لم يفسح أي مجال لتجنب إدراج حق النقض في الميثاق.

ومع ذلك، فإن قرارنا بقبول حق النقض كان ولا يزال يستند إلى مبدأ الاستخدام المسؤول لحق النقض. ومن الأمثلة على ذلك المبادرة التي ما فتئنا نروج لها منذ عدة سنوات، بالتعاون مع فرنسا، والتي تتعلق بالتنقييد الطوعي لاستخدام حق النقض عندما يواجه مجلس الأمن حالات الفظائع الجماعية. ويبلغ عدد الدول الموقعة على هذه

للمحكمة، بل إنها تدعم عملها. وبهذه الطريقة، حققنا قدرا أكبر من التعاون والحوار بين جهازين رئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة.

وقد شكّل تحسين هذا التفاعل أيضا إحدى أولويات المكسيك الحالية بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، مما أسفر عن اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2021/23 في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، الذي يعرب فيه مجلس الأمن عن التزامه المستمر بتعزيز التفاعل على أساس منتظم بين جميع الأجهزة الرئيسية، بما فيها الجمعية العامة. وعليه، فإن قرار اليوم يمهّد الطريق لتعاون أكبر وأفضل بين هذين الجهازين الرئيسيين، بل وأكثر من ذلك عندما يتعلق الأمر بمسألة تهم المجتمع الدولي ككل، ألا وهي ممارسة حق النقض. وفي هذا السياق، عززنا اليوم أيضا الولاية المستمدة من الفقرة ١ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وهي ولاية تسند لمجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولية نيابة عنا جميعا، بالنص على أن يتصرف مجلس الأمن بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وإذا كان الأمر كذلك، فما المبرر ألا يقدم العضو الدائم أو الأعضاء الدائمون الذين يقررون اللجوء إلى حق النقض تفسيراً لبقية الدول الأعضاء للأسباب التي دفعتهم إلى منع مجلس الأمن من الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة؟

وإلى جانب تعليقات التصويت التي يُدلى بها داخل مجلس الأمن، توجد، من الآن فصاعداً، آلية تعترف بحق كل عضو في المنظمة في تلقي تعليل للأسباب التي دفعت الأعضاء الدائمين إلى استخدام حق النقض ضد مشروع قرار بشأن أي مسألة، فضلا عن التزام الأعضاء الدائمين بتقديم هذا التعليل. فممارسة حق النقض لا تحد من قدرة مجلس الأمن على العمل أو تعرقله فحسب؛ بل الواقع أن جميع الأعضاء، إذا أنهم قد فوضوا المسؤولية إلى المجلس، يقعون ضحية لقرار عضو واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين.

وكما نعلم جميعا، يوقف استخدام حق النقض اتخاذ الإجراءات، وهو لا يعزز وحدة مجلس الأمن أو السعي للتوصل إلى تفاهم جماعي. وقد أصبح حق النقض الوجه الأكثر شناعة لسلطة مستخدمه: فممارسة

من فوره الفرصة لإخضاع أي عضو في مجلس الأمن يستخدم حق النقض إلى قدر أكبر من المساءلة عن الأسباب التي دفعت بلده أو بلدها إلى منع مجلس الأمن من التصرف.

وتفخر بلغاريا بكونها من أوائل مقدمي هذا القرار، لأننا مقتنعون بأنه يمكننا جميعا من أن نكون أعضاء أكثر مسؤولية في الأمم المتحدة وأنه يعزز تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. ويحدوني الأمل في ألا تكون هناك حاجة أبدا لتفعيل الإجراءات المبينة في القرار ٢٦٢/٧٦ وأن يتمكن مجلس الأمن من ممارسة مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بفعالية. غير أنه إذا لم يسر الأمر كذلك، فإننا سنتمكن من الآن فصاعدا، من خلال الجمعية العامة، من التماس التفسير بدلا من الاكتفاء بمقاعد المتفرجين، وهذا يعني أن الأمم المتحدة ستصبح أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة.

السيد راي (كندا) (تكلم بالفرنسية): بصفتي أحد المشاركين في تقديم القرار ٢٦٢/٧٦، الذي اتخذ للتو، أود أن أشكر ليختنشتاين والسفير فينافيزر، الممثل الدائم لليختنشتاين، على عمله الدؤوب لأكثر من عامين على هذه المبادرة المهمة. وهذا دليل على الإسهامات الأساسية التي يقدمها جميع الأعضاء لكفالة فعالية عمل الأمم المتحدة. لقد اتخذت الجمعية العامة اليوم موقفا قويا. ورغم أنه لم يكن هناك تصويت، كان هناك توافق عميق في الآراء يعكس توقعنا في الجمعية العامة أن يتصرف مجلس الأمن بالنيابة عنا لصون السلام والأمن الدوليين. ونتوقع المزيد والأفضل، وقد أوضحنا ذلك اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

لست متأكدا مما إذا كان يمكنني أن أضيف شيء أكثر فصاحة عن حق النقض مما قاله زميلي ممثل المكسيك الذي أهنئه على طريقة وصفه للمشكلة. وأهنئ زميلي من كوستاريكا وتركيا على بيانتهما أيضا. وأود أن أضيف نقطة واحدة فحسب: وهي أن حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ممارسة عفا عليها الزمن بقدر ما هي غير ديمقراطية. فقد منعت مجلس الأمن من القيام بعمله.

المبادرة حتى الآن ١٠٥ دول، ونود أن نغتتم هذه الفرصة اليوم لدعوة جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد والتي أيدت القرار الذي اتخذناه من فورنا إلى أن تؤيد المبادرة الفرنسية - المكسيكية أيضا، على أساس أن المبادرتين متكاملتان وتعزز كل منهما الأخرى.

ولجميع الأسباب السالفة الذكر، كانت المكسيك أيضا جزءا من المجموعة الأساسية التي انبثقت عنها المبادرة التي تجمعنا في هذه القاعة اليوم، وشاركت باقتناع تام في تقديم القرار ٢٦٢/٧٦. باختصار، فقد كفلنا ألا تكون لحق النقض الكلمة الأخيرة. وتعود الكلمة الأخيرة مرة أخرى إلى الجمعية العامة، التي تعبر بامتياز عن الضمير العالمي.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتنا جميعا على اتخاذ القرار ٢٦٢/٧٦، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، وأتوجه بالشكر إلى ليختنشتاين بصفة خاصة على قيادتها المتميزة.

لم نسهم للتو، باتخاذنا القرار ٢٦٢/٧٦، في تعزيز دور الجمعية العامة فحسب، بل أيضا في إضفاء مزيد من الفعالية على الأمم المتحدة ككل. لقد عهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بموجب الفقرة ١ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين واتفقت على أن يعمل المجلس بالنيابة عنها، بما يعني بالنيابة عنا، في قيامه بواجباته بموجب هذه المسؤولية.

غير أن استخدام حق النقض كان سببا في تفاقم عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بتلك المسؤوليات والتصرف بالنيابة عنا في حالات انطوت على تهديدات وانتهاكات خطيرة للسلام والأمن الدوليين. وقد زادت الحالة في سورية والحالة المتعلقة بالمناخ والأمن ومؤخرا العدوان العسكري غير القانوني وغير المبرر الذي لم يسبقه استغزاز ضد أوكرانيا، من أهمية اتخاذ قرار اليوم. فعندما يعجز مجلس الأمن عن التصرف، لا يشكل ذلك مجرد فشل لمجلس الأمن؛ بل ينظر إليه على أنه فشل للأمم المتحدة وفشلنا جميعا. ويتيح لنا القرار الذي اتخذ

وهذه لحظة مهمة - لحظة ضرورية - لكفالة الشفافية والإنصاف والمساواة في الأمم المتحدة. لقد تعلمنا الدرس الآن، للأسف، لأنه يمكننا أن نراه يحدث الآن - فقد شهدنا جميعاً أحدث مثال على استخدام حق النقض فيما يتعلق بالعدوان غير المبرر الذي شنه الاتحاد الروسي ضد عضو في هذه الجمعية، أوكرانيا. ونعلم أن استخدام حق النقض يمكن أن يفضي في الواقع إلى تهيش مجلس الأمن، لكن لا يمكنه أن يهش الأمم المتحدة بأسرها أو يصل بها إلى طريق مسدود.

علينا أن نظهر قدرتنا على التحلي بالمرونة والابتكار والتغيير. فعندما ينكسر شيء ما ويرفض إصلاح نفسه، من الضروري أن نظهر أن لدينا القدرة على العمل الجماعي.

ولا يحق لأي دولة عضو أن تحدث الفوضى في العالم بأسره أو في الأمم المتحدة أو الجمعية العامة، ولا أن تسبب فيها الشلل.

ونعلم جميعاً أن هناك ميثاقاً في صميم الأمم المتحدة ينطوي على اختلال متأصل. دعونا نتصور كيف كان جورج أورويل سيصبح الأمر، وأود هنا أن أوصي جميع الأعضاء، إذا لم يكونوا قد قرأوا كتابات لأورويل مؤخراً، أن يفعلوا ذلك الآن، لأن لديه الكثير ليعلمنا إياه والكثير ليخبرنا به. فلو كان يراقبنا، ربما كان يقول، كما أعتقد، أن جميع الدول الأعضاء متساوية، ولكن بعضها أكثر مساواة من غيرها. وهذه هي معضلة الميثاق: فما يوجد به بيد في المادة ٢، يسترده باليد الأخرى في المادة ٢٧. وتلك هي المشكلة والمعضلة التي ما فتئنا نتعامل معها منذ عام ١٩٤٥.

وقد لا نتمكن من التخلص من ذلك الاختلال بالكامل، لأن الأعضاء الدائمين أنفسهم، كما نعلم جميعاً، لديهم حق النقض على إصلاح الميثاق. غير أنه ينبغي لنا ألا نتوقف عن محاولة إلغاء حق النقض. وينبغي أن يكون هذا هو هدفنا. وإلى أن يحدث ذلك، يتعين علينا أن نواصل، كما فعلنا اليوم، اتخاذ خطوات لزيادة تقييد استخدام حق النقض وتحديد الحد منه، أو على الأقل رفع تكلفة استخدامه، لا سيما في الحالات التي يكون فيها السلام والأمن العالميان على

ولا يسعني إلا أن أختلف بشدة مع ممثل روسيا عندما قال إنه يرى أن حق النقض هو الذي يتيح لمجلس الأمن القيام بعمله. لا، إنه لا يفعل؛ إنه يحول دون قيام مجلس الأمن بعمله. لقد حدث المأزق الأخير بشأن أوكرانيا في وقت تشدد فيه حاجة العالم إلى الأمم المتحدة - بما فيها مجلس الأمن.

إن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه في الحالات التي ترتكب فيها جرائم فظيعة - كما هو الحال في سورية وميانمار وماريوبول على سبيل المثال، أو في الحالات التي يشن فيها عضو دائم في مجلس الأمن حرباً عدوانية ضد دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، كما يفعل الاتحاد الروسي الآن في أوكرانيا - ليس مخزياً فحسب؛ بل ويتعارض مع الالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتزامنا بمبدأ المسؤولية عن الحماية، الذي لم تقره الجمعية العامة (القرار ٣٠٨/٦٣) فحسب، بل ومجلس الأمن أيضاً (القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦)). فالأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الذين يتمتعون بحق النقض ليسوا فوق القانون. لا أحد منا فوق القانون. ولا أحد فوق القانون. والقانون فوقنا جميعاً.

ولذلك من الصواب والضروري على حد سواء أن تعقد الجمعية العامة الآن مناقشة كلما استخدم حق النقض في مجلس الأمن. وأود أن أقول إن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا يجب أن يلوموا سوى أنفسهم وسلوكهم كون الجمعية العامة تشعر الآن بأنها مضطرة للقيام بذلك. فالجمعية العامة نفسها رأي في صون السلام والأمن الدوليين. ونحن ملزمون، بوصفنا الجمعية العامة، مع بقية منظومة الأمم المتحدة، بأخذ زمام الأمور عندما يكون مجلس الأمن قد همش في الواقع نفسه. وكما قضت محكمة العدل الدولية، فإن اضطلاع مجلس الأمن بـ"الدور الأساسي" لا يعني أن "دوره حصرياً"، ولهذا السبب بالتحديد يمكن للقرار ٢٦٢/٧٦، المتخذ اليوم، أن يساعدنا في تحقيق شيء مهم جداً، ألا وهو أن تصبح الأمم المتحدة أقل حصرية لتكون مكاناً نُسَمع فيه الآن أصوات جميع أعضاء الجمعية العامة البالغ عددهم ١٩٣ عضواً عندما يُستخدم حق النقض في مجلس الأمن.

النقض في حالات الفظائع الجماعية، فضلا عن مدونة قواعد السلوك التي اقترحتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وترى اليابان أنه يجب علينا أن نبذل المزيد من الجهد لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. وينبغي أن نمضي قدما في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن في إطار المفاوضات الحكومية الدولية.

ويسعد اليابان أن تعمل مع الدول الأعضاء على أي أفكار بشأن كيفية تعزيز الأمم المتحدة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تعلم الولايات المتحدة أن حق النقض مثير للجدل. وقد كان كذلك منذ البداية. فقد جرت مناقشات ساخنة بشأن تلك المسألة أثناء التفاوض على ميثاق الأمم المتحدة، في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥. ولا يزال حق النقض مثيرا للجدل حتى يومنا هذا، ولذلك يظل في الصدارة ومحور الاهتمام في الأمم المتحدة، كما نسمع في هذه المناقشة والنقاش العام الجاري وسط الجمهور.

إن الولايات المتحدة تأخذ مسؤولياتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن على محمل الجد. فقد عهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في المادة ٢٤ من الميثاق، إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وقد عهد الميثاق إلى جميع الأعضاء الدائمين في المجلس، حين منحهم القدرة على منع اتخاذ قرار، بواجب جليل وخطير. فأحيانا يخلص عضو دائم من الأعضاء الخمسة الدائمين إلى أن قرارا معيناً لن ينهض بالسلام والأمن الدوليين، والميثاق يخول ذلك العضو أن يستخدم حق النقض ضد ذلك القرار.

بيد أنني أتفق مع زميلي المكسيكي في أن هذه السلطة تترتب عنها مسؤولية هائلة، ويجب أن تُستخدم بحكمة وحسن تمييز، وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ومع إيلاء الاعتبار الكامل للنهوض بالسلام والأمن الدوليين. وعلى أقل تقدير، ينبغي أن يكون العضو الدائم الذي يستخدم حق النقض مستعداً لشرح الأسباب التي دعت له للاعتقاد بأن القرار المعني لم يكن ليعزز صون السلام والأمن الدوليين.

المحك أو التي تتطوي على ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية أو التهديد بارتكابها.

فنحن نجري هذا النقاش في نفس ذات اللحظة التي نتابع فيها تعرض المدن للتدمير على شاشات التلفزيون أو على هواتف الآيفون الخاصة بنا، أو من خلال أي وسيلة أخرى نحصل بها على المعلومات. إننا نشاهد النساء والأطفال وهم يسقطون قتلى. ونشهد تدمير كامل الهياكل الأساسية لإحدى البلدان، ونشهد بلدا يقاوم.

وقد لا يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء. غير أن ذلك لا يحول دون امتلاكنا القدرة على العمل. إن العالم يراقب ويتوقع منا أن نتحرك. ومن ثم يجب علينا أن نتخذ إجراء.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٧٦/٢٦٢ بتوافق الآراء، ونعتبره خطوة إلى الأمام في تعزيز دور الجمعية العامة ومن ثم تعزيز الأمم المتحدة.

إن حق النقض الذي استخدمته روسيا مؤخرا جعل الأمم المتحدة تبدو كما لو كانت غير ملائمة للغرض، ولكنها ليست كذلك. ومجلس الأمن، شأنه شأن الأمم المتحدة ككل، أبعد ما يكون عن أن يكون خاليا من العيوب. ومع ذلك، وريثما يتم إصلاح مجلس الأمن، يتعين علينا أن نستفيد من إمكاناته، ويمكن لهذا القرار أن يشكل أداة مفيدة لتحقيق تلك الغاية.

وتشيد اليابان بليختنتشتاين على ما اضطلعت به من عمل دؤوب وتتشرف بمشاركتها في تقديم القرار. ومن الآن فصاعداً، لن يمكن استخدام حق النقض من دون تقديم تفسير لجميع أعضاء الأمم المتحدة في جلسات للجمعية العامة تُعقد إما بموجب هذا القرار أو بموجب القرار ٣٧٧ (د-٥)، المعنون "الاتحاد من أجل السلام". ويمكن للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أيضا أن يرحبوا بذلك القرار ويدركوا أن عليهم الخضوع لقدر أكبر من المساءلة يتناسب مع مسؤولياتهم الأثقل.

وتؤيد اليابان أيضا عدة مبادرات أخرى مهمة ذات صلة بحق النقض مثل الإعلان السياسي الفرنسي - المكسيكي بشأن تعليق حق

استخدم مؤخرا حق النقض ضد قرار لمجلس الأمن يشجب عدوانه على أوكرانيا، ويبت بأنه ينبغي التوقف عن استخدام القوة وسحب جميع القوات الروسية من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا.

ويمكن القول باختصار أن روسيا انتهكت ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا صارخا ثم عرقلت الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لمعالجة الحالة. ونتفق مع أن حق النقض لم يكن يقصد به أن يكون تفويضا مطلقا لإفلات الأعضاء الخمسة الدائمين من العقاب. ولم يكن القصد منه منح حماية تلقائية من المساءلة إلى الأبد. وبإساءة استخدام حق النقض ومنع المجتمع الدولي من محاسبتها، أضعفت روسيا دور مجلس الأمن وأضررت بسمعته؛ وقوضت ميثاق الأمم المتحدة؛ وشوهت سمعة الأمم المتحدة ككل.

ونرحب بهذا القرار بوصفه خطوة نحو إيلاء مزيد من الاهتمام لاستخدام حق النقض بصورة مناسبة والمسؤوليات الجسيمة التي تقع على عاتق الأعضاء الخمسة الدائمين والدور الرئيسي الذي يضطلع به مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. ولجميع الأسباب المذكورة أعلاه، كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم القرار ٢٦٢/٧٦.

السيدة آل ثاني (قطر): يرحب وفد دولة قطر باعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٦٢/٧٦، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن".

وقد كان من دواعي سرورنا المشاركة ضمن المجموعة الأساسية للدول المقدمة لمشروع القرار منذ أن تم عرض هذه المبادرة قبل عامين، حيث أننا نعتقد أن الوقت قد حان بالفعل لكي تتخذ الجمعية العامة هذه الخطوة الهامة لتعزيز الدور المنوط بها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وهذه الخطوة تحظى بقبول واسع لدى الدول الأعضاء، كما يتضح ذلك من العدد الكبير من الوفود التي دعمت مشروع القرار.

ونغتتم هذه الفرصة لنعبر عن التقدير لإمارة ليختشتاين وباقي الشركاء في تقديم هذه المبادرة. وقد حرصنا، بالتسيق معهم، على

ولذلك تترك الولايات المتحدة مزايا عقد جلسة للجمعية العامة تلقائيا عند استخدام حق النقض. ونوافق على أنه ينبغي مناقشة المسألة رسميا في الجمعية العامة، ونرى أنه ينبغي إعطاء العضو الدائم الذي يستخدم حق النقض الفرصة لشرح قراره أمام كامل أعضاء الجمعية العامة في هذه القاعة ذاتها.

ونحيط علما بالحكم الوارد في القرار ٧٦/٢٦٢ المتخذ اليوم، الذي ينص على أن الجمعية العامة لن تعقد جلسة بشأن استخدام حق النقض إذا كانت قد اجتمعت بالفعل بشأن نفس الحالة في جلسة لدورة استثنائية طارئة. وسواء عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية طارئة أو جلسة أخرى، فإننا نؤيد مناقشة هذا المحفل للمسألة وسنكون على استعداد للمشاركة إذا كانت الولايات المتحدة هي من استخدمت حق النقض.

ونلاحظ أيضا أن من الواضح أن ليس كل تصويت بـ "لا" يذلي به عضو دائم من الأعضاء الخمسة الدائمين هو ممارسة لحق النقض. وحق النقض هو تصويت بـ "لا" يحول دون اعتماد مشروع قرار كان سيُتخذ لولا ذلك بسبب حصوله على تسعة أصوات مؤيدة أو أكثر.

وكما سمعنا من كثيرين آخرين في هذه القاعة، يساورنا قلق عميق إزاء إساءة استخدام حق النقض الممنوح للأعضاء الخمسة الدائمين. وعلى وجه الخصوص، نشعر بقلق بالغ إزاء النمط الذي اتبعته روسيا في إساءة استخدام حق النقض على مدى العقد الماضي. والقائمة المخزية تطول. فقد استخدم الاتحاد الروسي حق النقض ضد مشاريع قرارات كانت تسعى إلى تحقيق المساءلة في سورية، بما في ذلك مشاريع قرارات كان من شأنها أن تمدد ولاية آلية التحقيق المشتركة بشأن الأسلحة الكيميائية. واستخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع قرار يحيل الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. واستخدمت حق النقض ضد مشروع قرار كان من شأنه أن ينشئ محكمة جنائية بشأن إسقاط طائرة الرحلة MH-17 فوق أوكرانيا. واستخدمت حق النقض ضد مشروع قرار كان سيتخذ حين حاولت ضم شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني. ومما يدعو للاستهجان الشديد أن الاتحاد الروسي

بأمانة مسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة واختصاصاتها على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، نؤيد التكليف الدائم الذي أنشأه القرار بعقد مناقشة في الجمعية العامة عندما يُستخدم حق النقض في مجلس الأمن. ومع ذلك، نأمل أن نرى هذا يحدث بأقل قدر ممكن. وما فتئنا ندعو، بالتعاون مع شركائنا، إلى إضفاء مزيد من الشفافية والفعالية على عمل مجلس الأمن منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. وتشكل الدعوة إلى استخدام حق النقض على نحو أكثر مسؤولية وتقييدا عنصرا أساسيا في ذلك العمل، بما في ذلك من خلال مجموعة المسألة والاتساق والشفافية، التي تنسق سويسرا أعمالها.

وفي إطار مدونة قواعد السلوك التي تروج لها المجموعة، ندعم الجهود الرامية إلى تشجيع الأعضاء الدائمين على التخلي عن استخدام حقهم في النقض، لا سيما في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونرى في هذا القرار دعوة أخرى إلى تقييد استخدام حق النقض، لأنه يعزز المسألة والشفافية عندما يمارس عضو دائم في المجلس حق النقض الممنوح له. والآلية التي ينشئها القرار لا تغير الالتزام بالسعي إلى التوصل إلى تقارب في المواقف ومعالجة الآراء المتباينة والعمل بحسن نية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في مجلس الأمن.

ويكتسي توجيه مجلس الأمن لرسالة قوية وموحدة أهمية حاسمة لصون السلام والأمن الدوليين عندما يتعلق الأمر بدعوة جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي وحماية المدنيين وكفالة الوصول الآمن ودون عوائق للجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يصير بصوت واحد على التسوية السلمية للمنازعات وعلى الحوار. وستظل سويسرا، بوصفها مرشحة لعضوية مجلس الأمن، ملتزمة التزاما كاملا بالحوار والتسوية السلمية للنزاعات.

ويسترشد التزام سويسرا تجاه الأمم المتحدة باقتناعنا الراسخ بأن تعددية الأطراف هي السبيل الأفضل إلى مستقبل أكثر أمانا وكوكب

التشاور بشكل مكثف مع سائر الدول الأعضاء. وحرصنا أيضا على أن تكون العملية شفافة وشاملة بالنظر لأهمية موضوع القرار وطبيعته الشاملة.

لقد كان دافع دولة قطر في دعم هذه المبادرة التزامها تجاه مبدأ تعددية الأطراف وإيمانها بأهمية ومركزية دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة التمثيلية الأشمل في الأمم المتحدة. ونعتقد أن القرار الذي اعتُمد اليوم يتوافق الآراء يساهم في تعزيز دور الجمعية العامة في إطار الولاية المنوطة بها وفق ميثاق الأمم المتحدة. فالميثاق يمنح الجمعية العامة اختصاصا في المسائل المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وكما يتضح في ديباجة القرار، فإنه ينطلق بالكلية من مبادئ وأغراض الميثاق وأحكامه، خاصة المواد ١٠ و ١٢ و ٢٤ و ٢٧. كما أن القرار لا يمس بعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة حق النقض، ولا يستيق ما ستتوصل إليه تلك العملية بخصوص استخدام حق النقض بحد ذاته.

ختاما، نأمل أن يكون هذا القرار التاريخي خطوة هامة نحو تعزيز قيام هذه المنظمة الدولية بالغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله، وهو تعزيز حفظ السلم والأمن الدوليين، خاصة في الحالات التي يكون من غير المقبول أن تلتزم فيها الأمم المتحدة موقف المتفرج بل تتطلب استجابة فاعلة.

السيدة بايريسويل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): ترحب سويسرا باتخاذ القرار ٢٦٢/٧٦، الذي شاركت في تقديمه إلى جانب أكثر من ٨٠ دولة عضوا. ونشكر ليختشتاين على قيادتها للعملية وما اضطلعت به من عمل شاق وقيم خلال العامين الماضيين.

تبين الأحداث الجارية أنه من الأهمية بمكان أن تعمل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة معا بطريقة تكاملية لكفالة تمتع تعددية الأطراف بالكفاءة والفعالية. وإذا لم يستطع أحد الأجهزة أن يتصرف، يمكن للآخر بل ويجب عليه أن يتدخل. ويشدد القرار على الدور المنوط بالجمعية العامة بوصفها جهازا تمثيلا يشمل الجميع في الأمم المتحدة، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وهو يجسد

ونفضل كسب الأصوات بدلا من استخدام حق النقض لعرقلة عمل المجلس. والمملكة المتحدة من الدول الموقعة على مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، حيث تعهدنا بعدم التصويت ضد أي مشروع قرار ذي مصداقية يهدف إلى منع الفظائع الجماعية أو وقفها.

ونتخذ، باعتمادنا هذا القرار اليوم، خطوة في سعيينا إلى دعم السلام والأمن الدوليين، وهذه هي وظيفة الأمم المتحدة التي أنشئت من أجلها.

السيد شيريسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تغر بولندا بأنها من بين المشاركين الرئيسيين في تقديم القرار ٧٦/٢٦٢، بشأن مبادرة حق النقض، وترحب باعتماده اليوم. فهو يشكل خطوة هامة نحو وقف إساءة استعمال حق النقض ومن ثم تعزيز منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وسيسهم القرار المتعلق بمبادرة حق النقض في تعزيز دور الجمعية العامة وتعددية الأطراف وإضفاء مزيد من الشفافية على عملية صنع القرار داخل مجلس الأمن، وبالتالي سيجعل منظومة الأمم المتحدة برمتها أكثر ديمقراطية ومصادقية. وهو يمكننا جميعا بوصفنا أمما متحدة.

ويشكل هذا القرار محاولة للتصدي للاستخدام المفرط لحق النقض، الذي ينظر إليه الرأي العام الدولي بشكل سلبي. فقد عهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أعضاء مجلس الأمن بسلطة حق النقض لكي يتسنى لهم الاضطلاع بمسؤوليات أكبر بوصفهم أوصياء على ميثاق الأمم المتحدة. ويشدد هذا القرار على أن جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يجب أن ينظروا إلى حق النقض كونه مسؤولية - وليس امتيازاً.

وقد بدأت المبادرة التي أدت إلى اتخاذ قرار اليوم قبل عدة سنوات ولم يكن المقصود منها أن تكون رداً على الوضع الراهن. بيد أنه قد ثبت، بالنظر إلى حالة السلام والأمن الراهنة في أوروبا الشرقية، أن

أكثر استدامة. ونحن الدول الأعضاء مدعوون باستمرار إلى تعزيز الهياكل التي تتيح لنا التصدي معا للمشاكل الملحة التي تواجه عصرنا، فضلا عن تحسينها وتنشيطها. وهناك شعور بأن تعددية الأطراف على المحك، ومن ثم يجب أن نفعل ما هو أفضل لتعزيزها. وقد اغتمتنا اليوم فرصة لاتخاذ خطوة إلى الأمام.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): تعهد الأعضاء المؤسسون للأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وعهدوا إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وإن أسند ميثاق الأمم المتحدة ذلك الواجب الجليل للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فقد منحهم حق النقض. وتلك مسؤولية جسيمة ينبغي استخدامها لكفالة السلام والأمن اللذين تسعى الشعوب في جميع أنحاء العالم إلى تحقيقهما، وقد أنشئت الأمم المتحدة لذلك الغرض. ولا ينبغي استخدام حق النقض باستخفاف ولا ينبغي، في اعتقادنا، أن يُستخدم من دون مساءلة. وينبغي ألا يمنع المجلس من الوفاء بولايته. ولهذا السبب، صوتنا مؤيدين للقرار ٧٦/٢٦٢ اليوم.

لقد استخدمت روسيا حق النقض ١٧ مرة منذ عام ٢٠١١ لعرقلة جهود المجلس الرامية لحماية الشعب السوري. واستخدمت روسيا حق النقض لمنع المجلس من اتخاذ إجراءات رداً على حربها غير القانونية وغير المبررة في أوكرانيا. وفعلت روسيا ذلك بمعزل عن أعضاء المجلس الآخرين، مما يُظهر افتقارها إلى الدعم الدولي.

ولذلك، ترحب المملكة المتحدة بالدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء التي تشغل مقعداً دائماً في مجلس الأمن لكي تشرح للجمعية العامة أسباب استخدامها لحق النقض.

ولم تمارس المملكة المتحدة، من جانبها، حقها في النقض منذ عام ١٩٨٩. فنحن نصغي باهتمام ونتفاوض في مجلس الأمن لمحاولة التوصل إلى اتفاق.

الأمن بطريقة شاملة في سياق اضطلاع بمسؤولياته عند استخدام حق النقض. ونشكر وفد إمارة ليختنشتاين على قيادته للجهود الرامية إلى اعتماد هذا القرار.

السيدة كينيونغو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أنشئت الأمم المتحدة لغرض أساسي هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وصون كرامة الإنسان وقدره، فضلا عن حماية حقوق الإنسان الأساسية.

وبموجب المادتين ٢٤ و ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، عهدت الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ووافقت كذلك على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقا للميثاق.

وعلى نحو مماثل، قررت محكمة العدل الدولية أن سلطات الجمعية العامة ووظائفها تشمل الاختصاص العام بالنظر في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين.

ويرى وفد بلدي أنه في جميع الحالات التي يتعرض فيها السلام والأمن الدوليين لتهديد أو انتهاك، يجب على أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم الأعضاء الدائمون، أن يتصرفوا بمسؤولية لوقف أو منع ذلك التهديد أو الانتهاك من الحدوث أو الاستمرار. وتكتسي تلك المسؤولية أهمية خاصة عندما ينطوي أي نزاع مسلح أو عمل عدواني على جرائم وحشية جماعية.

وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٥، أعربت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن استعدادها لاتخاذ إجراءات جماعية حسنة التوقيت وحاسمة من خلال مجلس الأمن، وفقا للميثاق، كلما دعت الحاجة إلى حماية السكان من الفظائع الجماعية.

وترى كينيا أيضا أن مجلس الأمن ينبغي ألا يُمنع من التصرف بمسؤولية بعد ممارسة حق النقض عندما تكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لصون السلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، نرى أن التقيد بهذه المبادرة من شأنه أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على الوفاء

رد فعل المجتمع الدولي حسن التوقيت ووثيق الصلة. ويبين العدوان الروسي على أوكرانيا كيف يمكن تكبيل قدرات مجلس الأمن في الحالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة.

فمن غير المقبول ببساطة لدى المجتمعات التي تمثلها أن يستخدم عضو دائم في مجلس الأمن حق النقض في حالة يكون فيها هو المسؤول عن زعزعة السلام الدولي بغية التهرب من المسؤولية عن أفعاله الخاطئة ومواصلة التمتع بالإفلات من العقاب.

وفي ضوء ذلك، يشكّل اليوم حدثا هاما جدا بالنسبة لأعضاء الأمم المتحدة، فهو خطوة أخرى مهمة نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على منظمنا وتعزيز تعددية الأطراف والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين.

السيد لام باديل (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): لم تتردد غواتيمالا في أن تشارك في تقديم القرار ٧٦/٢٦٢، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، نظرا لأن صون السلام والأمن الدوليين هو المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن وأي قرار يتخذه مجلس الأمن أو أي تقاعس يبدية تترتب عنه عواقب وآثار عالمية.

وقد رأينا كيف منع استخدام حق النقض في عدة مناسبات مجلس الأمن من معالجة حالات تهديد حقيقة للسلام والأمن الدوليين. وقد عهدت الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، مع الإقرار بأن المجلس يتصرف بالنيابة عن جميع الأعضاء وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ولذلك، فإن المقررات والقرارات المتخذة - بل وحتى المبادرات المرفوضة - فضلا عن التمثيل والأداء في هذا الجهاز الرفيع المستوى، كلها أمور ترتبط ارتباطا وثيقا بالدرجة العالية من المسؤولية التي تقتزن بكونك عضوا في مجلس الأمن، الذي يمثل جميع الأعضاء.

ونرى أن القرار المتخذ يوفر آلية لإضفاء الشفافية من شأنها أن تتيح للجمعية العامة فرصا لمعالجة المسائل التي لم ينظر فيها مجلس

ونشيد أيضا بليختشتاين والمجموعة الأساسية على قيادتهما الفكرية وتواصلهما النشاط بشأن هذه المبادرة.

يوفر القرار الذي اتخذ صباح اليوم آلية لكفالة المساءلة بين أجهزة المنظمة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويتعلق الأمر، في نهاية المطاف، بتعزيز تعددية الأطراف الشاملة للجميع وفعالية الأمم المتحدة.

وإذا جرى تفعيل هذا القرار في المستقبل - ونأمل كما قال آخرون ألا يحدث ذلك - فسيكون من المهم أن نغتنم، نحن أعضاء الجمعية العامة، الفرصة التي يتيحها هذا القرار لممارسة مسؤوليتنا السياسية الجماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن معالجة المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أقول، كما تبين لنا بشكل مؤلم جراء الغزو الروسي غير المبرر وغير العادل وغير القانوني لأوكرانيا، إن النظام الدولي القائم على القواعد الذي يدعم الاستقرار والأمن والرخاء على الصعيد العالمي يتعرض لضغوط كبيرة. ويجب أن نجد معا سبلا لكفالة أن تعمل الأمم المتحدة بفعالية وسرعة للتصدي للتحديات المعقدة التي تواجه سلامنا وأمننا الجماعيين.

وكان من دواعي سرور أستراليا، بوصفها عضوا في المجموعة الأساسية، أن تنضم إلى أكثر من ٨٠ دولة في تقديم هذا القرار المهم ٢٦٢/٧٦، الذي ينشئ ولاية دائمة بإجراء مناقشة للجمعية العامة عندما يُستخدم حق النقض في مجلس الأمن.

منذ تأسيس المنظمة، ما فتئت مسألة عدالة حق النقض وفعاليتها موضع نقاش مكثف كل عام، وذلك عن حق. وكثيرا ما نجد بعض الأعضاء الدائمين ينظرون لحق النقض باعتباره حقا لا جدال فيه، لا مسؤولية جسيمة. وكثيرا ما يقال لنا إن الجمعية العامة، على الرغم من كونها أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا، ليست مسؤولة عن السلام والأمن الدوليين - وأن آراء هذا الجهاز، بغض النظر عن عدد البلدان الممثلة فيه، لا ثقل لها.

والواقع أن ميثاق الأمم المتحدة واضح. فبينما عهد الأعضاء إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين،

بالغرض الأساسي المنشود - وهو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

ولتلك الأسباب، تؤيد كينيا هذه المبادرة، وصوتت لصالح القرار ٧٦/٢٦٢.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا باتخاذ القرار ٧٦/٢٦٢، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن".

وقد دعمت نيوزيلندا هذه المبادرة بنشاط منذ بدايتها، ونحن فخورون بأننا عضو في المجموعة الأساسية للدول المقدمة لها. وقد فعلنا ذلك بثبات إيماننا منا بأن للجمعية العامة اهتماما مشروعا بالحالات التي أدى فيها استخدام حق النقض إلى تكبيل قدرة مجلس الأمن على صنع القرار فضلا عن أنها تتحمل مسؤولية سياسية عن التصدي لتلك الحالات.

وكما أشار كثيرون غيري هذا الصباح، فإن استخدام حق النقض امتياز يقتزن بمسؤولية كبيرة. ويسهم استخدامه التعسفي سعيا إلى تحقيق مصالح وطنية، بدلا من النهوض بالسلام والأمن الدوليين، في إضعاف عملية صنع القرار. ويعوق استخدام حق النقض من جانب عضو واحد، أو عدد صغير من الأعضاء، أغلبية المجلس عن الاضطلاع بمهامه نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. ونتيجة لتقاعس مجلس الأمن عن العمل، كثيرا ما تركت الدول المسؤولة - وغالبا ما تكون الدول المجاورة - تتواء بععب ثقيل كان ينبغي أن يتقاسمه المجتمع الدولي الأوسع على نحو أكثر إنصافا.

إن حق النقض هو أكثر عناصر الأمم المتحدة افتقارا للديمقراطية. ويمكن القول إنه أكبر مصدر للنقد الموجه للأمم المتحدة من المجتمعات التي نخدمها. وما فتئت نيوزيلندا من أبرز معارضي استخدام حق النقض منذ إنشاء المنظمة في عام ١٩٤٥. ولم يتغير ذلك.

لقد شهدنا تأييدا مذهلا من جميع أعضاء الأمم المتحدة هذا الصباح. ويدل ذلك على حسن توقيت هذه المبادرة وضرورتها.

لقد اتخذت سنغافورة دوما موقفا واضحا وثابتا مفاده أن زيادة الشفافية والمساءلة في عمل مجلس الأمن ستعزز مصداقية المجلس وشرعية قراراته. وذلك بدوره سيعزز شرعية الأمم المتحدة ككل ومصداقيتها، فضلا عن شرعية النظام المتعدد الأطراف ومصداقيته. وقد أيدنا القرار لأنه ينشئ آلية تكفل قدرا أكبر من الشفافية والمساءلة في كل مرة يستخدم فيها أي عضو دائم حق النقض.

وتعترف سنغافورة بحق الأعضاء الدائمين في استخدام حق النقض الذي يمنحه لهم ميثاق الأمم المتحدة. وهذا القرار لا يشكك في ذلك الحق أو يقيدده. ومع ذلك، فإن استخدام حق النقض قرار له تداعيات كبيرة. ونرى أن من مسؤولية العضو الدائم، بمجرد أن يقرر ممارسة هذا الحق، أن يعلل قراره للجمعية العامة. ونرى أيضا أنه من المهم أن يستمع العضو الدائم الذي استخدم حق النقض إلى آراء أعضاء الجمعية العامة، بما في ذلك آراء الدول الصغيرة، التي لا يكون لها رأي في أغلب الأحيان بشأن هذه المسائل. وعليه، سيعزز هذا القرار الجمعية العامة، فضلا عن تعاونها مع مجلس الأمن.

وسيوفر هذا القرار أيضا آلية مباشرة للجمعية العامة لاتخاذ موقف بشأن المسائل الحاسمة الأهمية للسلام والأمن الدوليين عندما يعجز مجلس الأمن عن التصرف بسبب عدم وجود اتفاق بين أعضائه الدائمين. وسيعزز ذلك مصداقية الأمم المتحدة. واعتماد هذا القرار اليوم بدون تصويت دليل على أن هناك تأييدا ساحقا لإضفاء مزيد من الشفافية والمساءلة على استخدام حق النقض. وعليه، فإن هذا القرار ليس حسن التوقيت فحسب، بل إنه إسهام جوهري ومجد في عمل الأمم المتحدة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تفخر أيرلندا كثيرا بأنها كانت عضوا، منذ البداية، في المجموعة الأساسية للدول التي قادتها ليختنشتاين والتي اقترحت اليوم هذا القرار التاريخي - القرار ٢٦٢/٧٦.

لطالما تركنا حق النقض في كنف مجلس أمن غير قادر على اتخاذ إجراءات للتصدي لبعض التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه

فإن الميثاق لا يمنع الجمعية العامة من إجراء المناقشات والمداولات عندما يعجز المجلس عن التصرف بالنيابة عن عموم الأعضاء.

تلك المسؤولية هي التي جمعتنا هنا اليوم. وقد قادت أستراليا الرأي المعارض لإنشاء حق النقض في مؤتمر سان فرانسيسكو. ومنذ ذلك الوقت، لم نتوقف عن الدعوة إلى وضع معايير أفضل تحكم استخدامه، وتحديدًا أن يتسم استخدام حق النقض بالشفافية ويُمارس على نطاق محدود.

وتحقيقا لتلك الغاية، لا نزال نؤيد بثبات الجهود الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض، لا سيما في حالات الجرائم الوحشية الجماعية، ونشجع جميع الوفود على الالتزام بمدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية - المكسيكية.

ونرى أن قرار اليوم يختلف عن تلك الجهود ولكنه مكمل لها. فالقرار ٢٦٢/٧٦ لا يسعى إلى الحد من استخدام حق النقض أو تقييده بشكل مباشر، بل يشكل خطوة هامة طال انتظارها نحو تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في استخدامه. فتوفير محفل يتسم بالانفتاح والشفافية لمستخدم حق النقض ليوضح أسباب ممارسته لحق النقض ومنبر لجميع الدول الأعضاء للإعراب عن آرائها، سيساعد، في رأينا، على تعزيز مداولات المجلس وقراراته على المدى الطويل.

وفي الختام، نرحب ترحيبا حارا بالتأييد الساحق الذي حظى به هذا القرار ونعرب عن خالص شكرنا للممثل الدائم لليختنشتاين وبعثتها الدائمة على قيادتهما لهذه المبادرة الهامة على مدى أكثر من عامين.

ويمكننا القول إن اليوم كان مثمرا جدا.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): لقد شاركت سنغافورة في تقديم القرار ٢٦٢/٧٦ ودعمته بنشاط، وهو يهدف إلى إنشاء ولاية دائمة للجمعية العامة بإجراء مناقشة كلما استخدم حق النقض في مجلس الأمن. ويسرنا أن نلاحظ أن أكثر من ٨٠ بلدا انضمت إلى مقامي مشروع القرار، ونرحب باعتماده بتوافق الآراء.

لليختشتاين لدى الأمم المتحدة، السفير كريستيان فينافيزر، وفريقه على القيادة التي أظهرها في هذه المبادرة وصولاً إلى اعتماد هذا القرار رسمياً اليوم أمام الجمعية العامة.

لقد كانت دولة الكويت من الدول الداعمة لهذه المبادرة منذ الأساس، وكانت ضمن مجموعتها الأساسية. وقد تبنت القرار إيماناً منها بالإضافة الجوهرية التي سيقدمها إلى عمل الجمعية العامة. وبوصفنا دولة من دول المنطقة العربية - هذه المنطقة التي عانت قضاياها المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن كثيراً ولعقود من استخدام حق النقض - وبصفتنا دولة كانت عضواً في مجلس الأمن خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وهي فترة شهدت استخدام حق النقض تسع مرات ضد ستة مشاريع قرارات من قبل ثلاث دول دائمة العضوية، فإننا ندرك تماماً تداعيات استخدام حق النقض وآثاره. إننا على قناعة بأن هذا القرار سيعزز دور الجمعية العامة ويمكنها ويساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في العلاقة بين اثنين من أهم أجهزة الأمم المتحدة - وهما الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وعندما يُستخدم هذا الحق، يجب أن يكون العضو المستخدم له من الدول الخمس الدائمة العضوية قادراً على شرح وتبرير استخدامه لحق النقض أمام الجمعية العامة بأكملها. وسيسمح هذا القرار للدول الأعضاء أيضاً بالتعقيب على استخدام حق النقض وشرح وجهات نظرها تجاه استخدامه. ومن الطبيعي أن تكون هناك وجهات نظر مؤيدة ومعارضة لأي استخدام لحق النقض. وسيكفل هذا القرار عقد مناقشة شفافة وبناءة يمكن فيها تبادل وجهات النظر والاستماع إلى كافة الآراء.

إن التعسف في استخدام حق النقض من قبل بعض الدول الخمس الدائمة العضوية ساهم في حالات عديدة في النيل من مصداقية عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن وأدى في بعض الحالات إلى عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته، وولد حالة من الإحباط لدى شعوب المجتمع الدولي نتيجة لعدم اتخاذ المجلس للتدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

عالمنا اليوم - من تأثير تغير المناخ على النزاعات والأمن وصولاً إلى العدوان الروسي في أوكرانيا. ورأينا جميعاً كيف أن إساءة استخدام حق النقض قد قوضت روح التعاون التي يقصدها ميثاق الأمم المتحدة، وكانت أيرلندا شاهدة على ذلك عن قرب بوصفها عضواً منتخبا، جراً تمتع أي عضو دائم واحد بوضع يمكنه من تجاوز إرادة أغلبية أعضاء المجلس.

واتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء صباح اليوم، بدعم من مجموعة أقاليمية كبيرة من الدول المشاركة في تقديم القرار، يبين أهمية هذه المسألة بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. ويعني نجاح قرار اليوم أن الجمعية العامة وسائر أعضاء الأمم المتحدة قد أعطوا صوتاً بينما أُسكت مجلس الأمن. وهو يقر بأن استخدام حق النقض لا يشكل مصدر قلق للجالسين في قاعة المجلس فحسب، بل لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

ودائماً ما نظرت أيرلندا إلى حق النقض على أنه أداة عفا عليها الزمن صُممت لعالم تولى عهده. وما فتئنا ندعو إلى إلغائه. وبالرغم من أن هذا القرار لا يمنع استخدام حق النقض، فإنه سيعني أن الدول التي تستخدم حق النقض سيتعين عليها الآن تبرير أفعالها أمام جميع الأعضاء. وسيخضع من يعرقلون العمل الأساسي لمجلس الأمن إلى المساءلة هنا في الجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أشكر ليختشتاين على عملها الدؤوب، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع الدول التي دعمت هذه المبادرة التاريخية الحيوية خلال الفترة السابقة.

السيد المنيف (الكويت): أود في البداية أن أعرب لكم عن شكرنا على عقد هذه الجلسة الهامة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مبادرة مبتكرة شهدت ولادتها قبل ما يقارب ثلاث سنوات، وترُجمت اليوم إلى قرار الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢. ونرحب في هذا الصدد باعتماد هذا القرار الفريد من نوعه، الذي يقرر عقد مناقشة للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال ١٠ أيام من قيام عضو دائم في مجلس الأمن باستخدام حق النقض. وأعتزم هذه المناسبة لأعرب عن تقديرنا للممثل الدائم

وبذلك ستُسمع آراء الأغلبية. وذلك ما نفعله اليوم بالضبط في ظل تأييد عدد كبير من الوفود للمبادرة، ومن ثم لتعددية الأطراف. والدعوة إلى إجراء مناقشة للجمعية العامة لنناقش استخدام حق النقض ليست دعوة إلى تغيير استخدام حق النقض. ولا يقع ذلك النقاش ضمن اختصاص هذا القرار. وبدلاً من ذلك، يظل جزءاً من عملية أخرى مهمة تُعرف باسم إصلاح مجلس الأمن، ومن ثم فإنه يكتسي أهمية حاسمة لجميع مناشداتنا لإصلاح الأمم المتحدة ككل وتنشيطها.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه المبادرة مدفوعة بشغفنا بالمبادئ الديمقراطية للأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة. والمجموعة الأساسية التي بادرت بتقديم هذا القرار، إيماناً خالصاً منها بتعددية الأطراف واستنارة بها، مجموعة أقاليمية بكل ما تحملها الكلمة من معنى - فهي مزيج من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا والدول العربية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومجموعتنا انعكاس لمدى قوة المبادرة، التي تتجاوز الحدود والمصالح الوطنية. وقد تضاعفت أصواتنا جميعاً في ظل هذه المبادرة لأننا نتناول، بينما نعالج استخدام حق النقض في مجلس الأمن، مسائل تتعلق بالعضوية والمناطق التي عادة ما تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المجلس.

وفي الختام، نتطلع إلى الخطوات التالية التي ستُتخذ بموجب هذا القرار. وقد انضم المجتمع الدولي، بانضمامه إلى تصويت اليوم، إلى قضية نبيلة وهادفة تتمثل في اتخاذ مواقف وإجراءات فعالة ضد التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وميثاق الأمم المتحدة واضح. فهو ينص على أن مجلس الأمن موجود للعمل نيابة عن الأعضاء، وعندما يمنع من القيام بذلك، ينبغي تزويد المجتمع الدولي بالأدوات اللازمة لمناقشة الأمر. وذلك ممكن الآن بفضل هذا القرار.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): استمعنا اليوم إلى كثير من العبارات الحكيمة بشأن استخدام حق النقض في مجلس الأمن، لا سيما من ممثلي المكسيك وكندا وسنغافورة ومن ممثلة مالطة التي تكلمت لتوها، فضلاً عن كثيرين غيرهم. ولذلك سأتكلم بإيجاز.

إننا نؤمن بأن حق النقض، هذا الامتياز الاستثنائي والنادر الذي تتمتع به خمس دول فقط في العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، هو مسؤولية أولاً وقبل كل شيء.

وختاماً، وبمناسبة قرب تزامن هذه الجلسة مع اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، فإنني أجدد إيمان دولة الكويت التام بالنظام الدولي المتعدد الأطراف ودعمها لكل ما من شأنه الحفاظ عليه وتعزيز تماسكه وتقوية أسسه. وترى دولة الكويت أن القرار الذي اعتمد اليوم يساهم في تعزيز تعددية الأطراف وفعالية منظمتنا في إطار يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة فريزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): تتضمن مالطة بفخر إلى تصويت اليوم بوصفها عضواً في المجموعة الأساسية المروجة للقرار ٧٦/٢٦٢، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن". وتتشرف مالطة بأنها كانت جزءاً من المجموعة الأساسية، بقيادة ليختنشتاين، منذ نشأة هذه المبادرة قبل عامين، ويسرها أن تراها تعتمد بالتركية اليوم. ومن دواعي سرور مالطة أن ترى المجتمع الدولي يستمع لصوت العقل والمنطق ويستجيب للحقائق العالمية الراهنة. فقد قال المجتمع الدولي كلمته اليوم. وسيصبح لدينا جمعية عامة أقوى يزداد تعزيز الدور الذي تضطلع به إزاء مجلس الأمن.

ولدينا الآن قرار ينص على طلب إجراء مناقشة للجمعية العامة في غضون ١٠ أيام عمل من استخدام حق النقض في مجلس الأمن. وستعقد تلك المناقشات بطريقة تجعل عموم أعضاء الأمم المتحدة يعبرون عن موقفهم إزاء هذا الاستخدام لحق النقض - فهذه الآلية ليست امتيازاً فحسب بل مسؤولية أخلاقية على عاتق من يملكونها.

وتتشكل المبادرة، المشارك في تقديمها الآن ٨٣ عضواً، آلية من شأنها أن تعزز دعوانا إلى زيادة التنسيق بين جهازين رئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة - الجمعية العامة ومجلس الأمن - فضلاً عن كفالة مزيد من الشفافية والمساءلة والجدوى لعموم أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام حق النقض.

الأيدي عندما لا يفي مجلس الأمن بمهمته المتمثلة في دعم السلام الدولي. ولذلك، تشتي النمسا على هذا القرار بوصفه تقدماً إيجابياً لمنظومة الأمم المتحدة، كما تشكر ليختنشتاين على كل ما بذلته من جهود في ذلك الصدد.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تفخر أوكرانيا بكونها من بين المشاركين الرئيسيين في تقديم القرار ٢٦٢/٧٦، الذي اتُخذ اليوم.

إن هذا القرار ذو أهمية خاصة وجدوى في نظر أوكرانيا وغيرها من الدول الأعضاء التي تتمسك بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتتسم الآلية المعتمدة اليوم بالوضوح والشفافية. وهي ليست مسببة أو انتقائية. وسيجري تفعيلها تلقائياً في كل مرة يصاب فيها مجلس الأمن بالشلل جراء استخدام حق النقض. ويتمتع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بسلطة استثنائية يمنحها لهم ميثاق الأمم المتحدة. وتلك السلطة ليست امتيازاً، بل هي مسؤولية.

وفي السنوات الأخيرة، استُخدم حق النقض في خضم عدوان مستمر أو في حالات ارتكبت فيها جرائم وحشية. وقد حال استخدام حق النقض دون إدانة تلك الجرائم والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً، فضلاً عن اتخاذ غير ذلك من التدابير اللازمة. ولا يوجد ما يشير في تاريخ صياغة ميثاق الأمم المتحدة إلى أن حق النقض كان من المفترض أن يُستخدم على ذلك النحو.

وأود أن أشير إلى أن كل مشروع قرار لمجلس الأمن تقريباً بشأن العدوان الروسي على أوكرانيا قد عُرق. وحدث ذلك بسبب إساءة استخدام البلد الذي يشغل المقعد السوفياتي في مجلس الأمن - الاتحاد الروسي - لحق النقض. وأحدث مثال على ذلك عندما استخدمت روسيا قبل شهرين حق النقض وحدها ضد مشروع قرار (S/2022/155) الذي جاء رداً على غزوها الشامل لأوكرانيا (انظر S/PV.8979).

الواقع أن حق النقض مفارقة تاريخية تعود إلى عهد باند فضلاً عن كونه ممارسة غير ديمقراطية ومصدراً لعدم المساواة في الأمم المتحدة. وحق النقض جزء من النظام الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة، الذي وقعنا عليه ونحترمه. غير أنه يجب استخدام حق النقض بمسؤولية وبقصد تعزيز السلام حتى يستحق احترامنا. ولم ترق الممارسة المتبعة في مجلس الأمن دائماً إلى مستوى ذلك المعيار. وفي الآونة الأخيرة، شعرنا بخيبة أمل إزاء استخدام روسيا لحق النقض بشأن الحالة في أوكرانيا.

ولذلك، ترحب النمسا بهذه المبادرة، التي تولت ليختنشتاين قيادتها، وشاركت في تقديم القرار ٢٦٢/٧٦ كونه يساهم في زيادة فعالية مجلس الأمن وتعزيز دور الجمعية العامة عندما يتعلق الأمر بصون السلام والأمن الدوليين.

ونؤيد أيضاً مقترحات أخرى، مثل المبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية، فضلاً عن مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية التي تدعو إلى عدم التصويت ضد أي مشروع قرار يهدف إلى إنهاء الفظائع الجماعية.

ويعزز قرار اليوم دور الجمعية العامة، ومن ثم دور جميع أعضاء الأمم المتحدة، في مجال السلام والأمن. وهو لا يقيد بأي شكل من الأشكال حق النقض الممنوح للأعضاء الدائمين أو اختصاص مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. وتعتبر الإشارات الإضافية الواردة في القرار، التي أُدرجت استجابة لتعقيبات الدول الأعضاء في مشاورات الأسبوع الماضي، عن تلك النية وتشدّد على توافق القرار مع تقسيم الاختصاصات المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء التزام بالتمسك بمبادئ الأمم المتحدة. ولذلك، وتمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، نؤيد انعقاد الجمعية العامة تلقائياً لعقد مناقشة بشأن الحالة عندما يُستخدم حق النقض في مجلس الأمن. فلا يمكن أن تظل الأمم المتحدة مكتوفة

إن كل حق نقض يُمارس فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية مظهر من مظاهر التجاهل المطلق لمن قُتلوا أو أصيبوا، فضلا عن يمكن أن يتعرضوا للقتل، لا سيما وأن روسيا تعتبر حق النقض ضوفا أخضر لارتكاب هذه الجرائم.

ونحن مقتنعون أيضا بضرورة تقييد استخدام حق النقض عندما يكون العضو الدائم متورطا بشكل مباشر في النزاع قيد نظر المجلس. ويؤكد اعتماد القرار اليوم أن عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لن تتغاضى أكثر من ذلك عن إساءة استخدام حق النقض وأنها تسعى إلى تعزيز المساءلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق مناقشة هذا البند في جلسة الصباح. وسنستمع إلى بقية المتكلمين بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة. رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

فهل يمكن النظر إلى استخدام حق النقض في مثل هذه الحالات على أنه دليل على التحلي بالمسؤولية؟ ولا شك أن هذا مجرد سؤال بلاغي.

ولذلك، أيدت أوكرانيا هذا القرار وتواصل دعم غيره من المبادرات القائمة الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض وتعزيز استخدامه بمسؤولية.

وأود أن أؤكد مجددا أن الأعضاء الدائمين في المجلس الذين يضطعون بواجبهم في صون السلام والأمن الدوليين بمسؤولية لن يواجهوا مشكلة في الالتزام بهذه المبادرة وغيرها من المبادرات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يفرض ميثاق الأمم المتحدة التزامات على مجلس الأمن بالعمل وفقا لمقاصده ومبادئه.

ومما يؤسف له أن إساءة استعمال حق النقض في التاريخ الحديث كثيرا ما قوضت قدرة المجلس على التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، مما يبرهن على ضرورة معالجة الآلية الحالية لجعلها أكثر كفاءة ومصداقية.